جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

اثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجاريةِ على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1980-2013)

إعداد الطالبة

امنه فائق المجالي

إشراف

الاستاذ الدكتور سعود الطيب

رسالة مقدمة الى عمادة الدراسات العليا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في كلية ادارة الاعمال قسم اقتصاديات المال والاعمال

جامعة مؤتة 2014

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة امنة فائق المجالي الموسومة بـــ:

اثر الائتمان المصرفي الممنوح في البنوك التجارية على النمو الاقتصادي الاردني خلال الفترة (1980- 2013)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د. سعود موسى الطيب		2014/05/20	مشرفاً ورئيسا
أ.د. بشير احمد عبدالرزاق		2014/05/20	عضواً
د. عبدالله الشيخ محمود الطاهر		2014/05/20	عضواً
أ.د. احمد ابراهيم ملاوي		2014/05/20	عضواً

عميد الدراسات العلــيا

د. علي الضـــــمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الاهداء

إلى من علمني النجاح والصبر إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه

أبي

الى روحه الطاهرة اهدي هذا النجاح

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

أمي

إلى توأم روحي ورفيق دربي إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

زوجي

إلى سبب وجودي في الحياة .. إلى من أرى التفاؤل بعينه .. والسعادة في ضحكته إلى شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة..

ليث

الى اخوتي واخواتي رفاق حاضري ومستقبلي

امنه المجالي

الشكر والتقدير

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} [النمل: 19]

ابدا بشكر الله عز وجل امتثالا لقوله تعالى { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ} [إبراهيم: 7] الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

اتقدم بالشكر الجزيل الى أولئك الذين منحونا العزم تلو العزم ، لنتخطى الصعاب ، ونقف واثقي الخطى، الى الاستاذ الدكتور سعود الطيب لتكرمه بالإشراف على رسالتي وعلى جهوده التي بذلها حتى تخرج بالشكل المطلوب ، كما واشكر الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور بشير الزعبي، والدكتور عبدالله الطاهر ، والدكتور احمد ملاوي على ما بذلوه من الجهد في مراجعة رسالتي واثراها بارائهم القيمة التي سترفع من قدرها واهميتها

والشكر الجزيل الى الاساتذة الافاضل الذين ساعدني بارائهم ونصائحم المستمرة والشكر زملائي وزميلاتي الاعزاء ، الذين كانوا بجانبي دوما وابدا وتعلمت منهم الكثير ، والذين قضيت معهم اجمل الاوقات ، شكرا لكم .

امنه المجالي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
قائمة الاشكال	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الانجليزية	ي
الفصل الاول: خلفية الدراسة واهميتها	
1.1 المقدمة	1
2.1 اهمية الدراسة	2
3.1 اهداف الدراسة	3
4.1 فرضيات الدراسة	3
5.1 منهجية الدراسة	4
الفصل الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 تمهيد	5
2.2 مفهوم الائتمان المصرفي ونشاته	4
3.2 النظريات الاقتصادية المفسرة للائتمان المصرفي	8
4.2 اهمية الائتمان المصرفي	9
5.3 اهمية الائتمان على مستوى البنك	11
6.2 الدراسات السابقة	11
الفصل الثالث: تطور الجهاز المصرفي الاردني خلال (2013-1980)	
1.3 مقدمة	14
2.3 هيكل الجهاز المصرفي الاردني	14
3.3 دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي	17
4.3 التسهيلات الائتمانية	19
5.3 دور التسهيلات الائتمانية على المستوى الاقتصادي	20
6.3 تطور التسهيلات الائتمانية في الاردن	20
7.3 توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية حسب القطاعات	24

الاقتصادية خلال (1980-2013)
8.3 التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية حسب القطاعات الاقتصادية خلال (1980-2013) 26
الفصل الرابع : الجانب التطبيقي للدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات
1.4 نموذج الدراسة 30
2.4 المنهجية 31
1.2.4 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests): 32
2.2.4 اختبار استقرارية معالم النموذج (Stability Test) 33
3.2.4 اختبار التكامل المشترك(Co-integeration Test) 33
4.2.4 اختبار متجة تصحيح الخطأ (VECOR Error Correction Model) 35
5.2.4 اختبار السببية (Causality Test) 35
6.2.4 اختبار مكونات التباين(Variance Decomposition) 35
7.2.4 اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل 36
3.4 التحليل القياسي للنموذج الاول 36
1.3.4 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية 37
2.3.4 تحديد عدد فترات التباطؤ (Selection the lag length) 37
3.3.4 اختبار استثناء فترات التباطؤ اختبار الاستقرارية معالم النموذج 38
4.3.4 اختبار الاستقرارية معالم النموذج(Stability Test) 39
5.3.4 اختبار التكامل المشترك(Co-integeration Test) 39
6.3.4 اختبار متجة تصحيح الخطا للنموذج الاول 41
7.3.4 اختبار السببية (Causality Test) 42
7.3.4 تحليل مكونات التباين 43
8.3.4 دالة الاستجابة لردة الفعل 44
4.4 التحليل القياسي للنموذج الثاني: (اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة 44
1.4.4 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية: لقطاع الزراعة 45
2. 4.4 تحديد عدد فترات التباطؤ (Selection the lag length) لقطاع الزراعة 45
3. 4.4 اختبار التكامل المشترك(Co-integeration Test) لقطاع الزراعة 46
4.4.4 اختبار السببية (Causality Test) لقطاع الزراعة 47
5.4. 4 تحديد عدد فترات التباطؤ(Selection the lag length) لقطاع الصناعة 48

6.4.4 اختبار التكامل المشترك(Co–integeration Test) لقطاع الصناعة 48
7.4.4 اختبار السببية (Causality Test) لقطاع الصناعة 49
8.4.4 تحديد عدد فترات التباطؤ ((Selection the lag length) لقطاع التجارة 50
9.4.4 اختبار التكامل المشترك(Co–integeration Test) لقطاع التجارة 50
10.4.4 اختبار السببية (Causality Test) لقطاع التجارة 52
11.4.4تحديد عدد فترات التباطؤ(Selection the lag length) لقطاع الانشاءات 52
12.4.4 اختبار التكامل المشترك(Co–integeration Test) لقطاع الانشاءات 53
13.4.4 اختبار متجه تصحيح الخطأ لقطاع الانشاءات 54
14.4.4 اختبار السببية (Causality Test) لقطاع الانشاءات 55
15.4.4تحديد عدد فترات التباطؤ (Selection the lag length) لقطاع الخدمات 56
16.4.4 اختبار التكامل المشترك(Co–integeration Test) لقطاع الخدمات 56
17.4.4 اختبار متجة تصحيح الخطا لقطاع الخدمات 58
18.4.4 اختبار السببية (Causality Test) لقطاع الخدمات 59
5.4 النتائج 59
6.4 التوصيات 61
المراجع 62
الملاحق 65

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي	21
2	معدلات النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2013−1980	23
3	متوسط معدلات النمو بالتسهيلات الائتمانية وبالناتج المحلي الاجمالي خلال(2013−1980)	24
4	معدلات النمو المركب للتسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة	25
5	التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على القطاعات الاقتصادية خلال(1980−2013)	28
6	التوزيع القطاعي النسبي للناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (1980−2013) نسبة مئوية	29
7	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسكون	37
8	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ(للنموذج الاول)	38
9	اختبار استثناء فترات التباطؤ	38
10	نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك	40
11	نتائج القيمة الكامنة العظمى	40
12	معادلة التكامل المشترك	40
13	نتائج اختبار متجة تصحيح الخطأ(VECM)للنموذج الاول	42
14	اختبار السببية للنموذج الاول	43
15	اختبار مكونات التباين للنموذج الاول	43
16	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ(للنموذج الثاني) قطاع الزراعة	45
17	نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك والقيمة الكامنة العظمى	46
18	معادلة التكامل المشترك لقطاع الزراعة	47
19	نتائج اختبار السببية جرانجر	47
20	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ لقطاع الصناعة	48
21	نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك والقيمة الكامنة العظمى لقطاع الصناعة	49
22	معادلة التكامل المشترك لقطاع الصناعة	49

23	نتائج اختبار السببية لقطاع الصناعة	50
24	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ لقطاع التجارة	50
25	نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك والقيمة الكامنة العظمى لقطاع التجارة	51
26	معادلة التكامل المشترك لقطاع التجارة	51
27	نتائج اختبار السببية لقطاع التجارة	52
28	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ لقطاع الانشاءات	53
29	نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك والقيمة الكامنة العظمى لقطاع الانشاءات	53
30	معادلة التكامل المشترك لقطاع الانشاءات	54
31	اختبار متجه تصحيح الخطأ لقطاع الانشاءات	54
32	نتائج اختبار السببية لقطاع الانشاءات	55
33	نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ لقطاع الخدمات	56
34	نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك والقيمةالكامنة العظمى لقطاع الخدمات	57
35	معادلة التكامل المشترك لقطاع الخدمات	57
36	اختبار متجه تصحيح الخطأ لقطاع الخدمات	58
37	نتائج اختبار السببية لقطاع الخدمات	59

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
1	نتائج اختبار استقرارية معالم النموذج للنموذج الاول	39
2	دالة الاستجابة لردة الفعل للنموذج الاول	44

قائمة الملاحق

رقم الملحق	المحتوى	الصفحة
أ	توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة و معدلات نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1980-2013	65
ب	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (1980-2012) بالمليون دينار	68

الملخص

اثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجاريةِ على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (2013-1980)

امنه فائق المجالي

جامعة مؤتة 2014

هدفت هذه الرسالة الى بيان اثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجاريةِ على النمو الاقتصادي الأردني (ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي) على مستوى الاقتصاد ككل ،وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2013-1980) .استخدمت هذه الدراسة الاسلوب التحليلي الوصفي لاستعراض معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الاجمالي، واعتمدت الدراسة على الاسلوب الكمي القياسي في تحليل البيانات وتفسيرها .

وقد تبين من خلال الدراسة وجود علاقة طردية تبادلية ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية والناتج المحلي الاجمالي على مستوى الاقتصاد الاردني ككل ، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية حيث تفاوتت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي .

واستخلصت هذه الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات التي تولي القطاع المصرفي اهمية كبيرة في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة من اهمها تقديم الدعم الحكومي للقطاع المصرفي لما له من تاثير ايجابي على النمو الاقتصادي ، وتشجيع البنوك التجارية على زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحه من قبلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة

Abstract

The impact of bank credit to commercial banks on Jordanian economic growth during the period of (1980-2013) .

Amnah Faiq Kareem AL Majali
Mutah University (2014)

The purpose of this study aimed to explain the impact of bank credit of commercial banks on economic growth of Jordan(Representatives of GDP) at the level of the economy as a whole and at the level of the different economic sectors during the period (1980-2013). This study used the descriptive analytical method for the review of the rates of growth in credit facilities granted by commercial banks of Jordan at the various economic sectors and the extent of its contribution to GDP growth. The study relied on a standard technique in quantitative analysis and interpretation of data using co-integration, and the study used the application of causality tests and test components of variance analysis and testing as well as a function to respond to the backlash to achieve its goals.

It was found during the study of the existence of a positive relationship reciprocal statistically significant differences between the banking facilities granted by commercial banks and the GDP at the level of the Jordanian economy as a whole, and at the level of economic sectors where varied contribution of these sectors to the GDP.

This study calculated the range of the findings and recommendations of the banking sector which pays great importance to the development of various economic sectors of importance in the economic growth of Jordan.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

شهد الأردن خلال السنوات الماضية تطورا كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وربما كان تطور القطاع المالي والمصرفي من اهم مظاهر التقدم الاقتصادي في الاردن . فقد نما الجهاز المصرفي الأردني واصبح يضاهي ما حققته دول اخرى متقدمة خلال فترة زمنية قصيرة. حيث تسلسل الجهاز المصرفي بعدة مراحل من التطور المؤسسي والتشريعي بحيث اصبح يشمل عددا كبيرا من المؤسسات المالية لمتنوعة والاكثر تطورا . ومن اهم مؤشرات تطور الجهاز المصرفي هو مدى انتشار البنوك وفروعها داخل البلد مما يجعل عدد الجمهور المتعامل معها قليل بحيث يسمح للمصرف بتقديم خدمات جيدة مما يوفر تمويل للمشروعات بصورة افضل مما لو كان عدد المواطنين المطلوب من كل فرع ان يقدم لهم خدماته المصرفية بما لا يتناسب وحجم السيولة لدية ، والدول المتقدمة عموما تمتاز بقلة عدد السكان المناط بكل فرع تقديم الخدمات المصرفية لهم ففي الولايات المتحدة الامريكية كانت حصة الفرع الواحد تساوي (**6** الاف نسمة) ،اما في الدول النامية فنجد ان هذه الحصة قد تصل الى ان كل فرع يخدم الاف او مئات الالاف من السكان ، اما مؤشر الكثافة المصرفية(الذي يقيس مدى انتشار الخدمات المصرفية اذ يقوم بحساب عدد الفروع لكل عشرة الاف شخص (الغالبي، عطشان،**2006**) ، فقد بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن 29 بنكاً مع نهاية عام 2013، تتوزع بواقع 16 بنكاً أردنياً (منها ثلاثة بنوك إسلامية)، وثلاثة عشرة بنوك أجنبية (منها بنك واحد إسلامي). وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من 728 فرعاً و 87 مكتباً و 1318 جهاز صراف آلي. كما يبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام 2013 نحو 8 الف نسمة لكل فرع.

تعتبر الوظيفة الرئيسية للبنوك التجارية هي منح القروض والسلفيات المختلفة (منح الائتمان أو التسهيلات الائتمانية) للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقبول الودائع

المختلفة واستخدامها في القروض والسلفيات والاستثمارات، ومنح الائتمان بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين، وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وازدهاره أمرًا حيويًا لازدهار الحياة الاقتصادية.

تعد وظيفة منح الائتمان من أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها البنوك كتسهيلات ائتمانية ليست ملكًا لها بل هي أموال المودعين. لذلك تقوم إدارة المصارف التجارية برسم سياستها الائتمانية بما يحقق لها حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة لها مع تحقيق افضل عائد مناسب.

ويحاول البنك المركزي الاردني الذي يمثل السلطة النقدية تنظيم الائتمان المصرفي للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، و ذلك حسب ما تتطلبه الظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة .حيث يعد البنك المركزي كمؤسسة لتنمية الاقتصادية، فهو يعمل على التنشيط و الإسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن إطار اهداف الدولة ، حيث تحتل التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل عام، وبالأردن بشكل خاص، اهمية كبيرة نظرا للتطور السريع الذي تحققه البشرية في تقدمها ولتزايد الوعي بكافه المجالات ، بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لإفراد المجتمع ككل.

2.1 أهمية الدراسة

يلعب الائتمان المصرفي دورا حيويا وهاما بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية ،وتوجيه هذه الموارد لخدمة القطاعات الاقتصادية بالشكل السليم .حيث ان التغير في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك له تأثير كبير على النشاطات الاقتصادية من حيث الازدهار او الانكماش.

ويعتبر الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي غاية في الأهمية لما له من تأثير متشابك الابعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه ،ويعتبر اداة حساسة في التنمية الاقتصادية لعلاقته بتوفير التمويل اللازم لمختلف النشاطات التنموية، بالإضافة الى انها تودي الى أضرار بالغة الاهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامها؛ فالائتمان المصرفي في حاله انكماشه يؤدي الى كساد وفي حالة الإفراط

فيه يؤدي الى ضغوط تضخمية وبكلا الحالتين لها اثار اقتصادية خطيرة وتسبب اختلالات هيكلية يصعب معالجتها.(الخضيري، 1987)

يعد النمو الاقتصادي من اهداف السياسة الاقتصادية الرئيسية في مختلف بلدان العالم ويحتل هذا الهدف مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للدول النامية عموما ، وتحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل ، اذ ان هناك متطلبات اساسية وشروطا مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل المطلوب ، ومن بين اهم العناصر الاساسية توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل المشاريع وتحقيق معدلات الزيادة المرجوة في الدخل والانتاج

3.1.اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى:

1- تحليل اثر حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية العاملة في الاردن(التسهيلات الائتمانية) خلال الفترة (2013-1980)على النمو الاقتصادي الاردني .
2- تحليل اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية العاملة في الاردن على نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة .

4.1. فرضيات الدراسة:

ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

1-يوجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الاردنية والناتج المحلي الاجمالي.
2-يوجد علاقة طردية ذات دلاله احصائية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية الاردنية الى القطاعات الاقتصادية المختلفة والنمو الاقتصادي الاردني لكل قطاع اقتصادي.

5.1 منهجية الدراسة :

لتحقيق اهداف الدراسة فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لاستعراض معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية على القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الاجمالي. واعتمدت الدراسة على الاسلوب الكمي القياسي في تحليل البيانات وتفسيرها ، باستخدام طريقة السلاسل الزمنية (**Time Series**)،ونظرا لان معظم السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة ،اي انها غير ساكنة وذلك بسبب وجود عامل الاتجاه(**Trend**)الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها . وبالتالي فان استخدام الاساليب التقليدية ربما سيودي الى نتائج متحيزة وتقديرا زائفا، لذلك تم اللجو الى نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (**VAR**) ونموذج التكامل المشترك**Co-Integration)** بعد ان تم اجراء اختبار جذر الوحدة حيث تبين ان البيانات غير ساكنة عند المستوى،بالاضافة الى اختبارات التكامل المشترك واختبارات السببية .وقد تم الاستعانة بإحصاءات البنك المركزي الاردني نشرات سنوية بشكل رئيسي ،ونشرات دائرة الاحصاءات العامة لسنوات مختلفة

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد:

يعتبر الائتمان المصرفي من المراحل المتطورة للخدمات المصرفية وتعد فوائده من اهم مصادر ايرادات المصارف ، حيث تعتمد عملية الائتمان على المصالح المتبادلة بين المقرض(المصرف)والمقترض من المصرف(العميل) التي تبنى على توافق الرغبات والحاجات بين من تتوافر لدية الاموال ومن يحتاجها.

ومن المهم التأكيد في هذه الدراسة على دور الائتمان المصرفي في عملية تنمية الاقتصاد الوطني ككل، فتوفير الاموال في اي اقتصاد يدير عجلة الاستثمارات ويؤمن تشغيل الايدي العاملة ويزيد من طاقة الانتاج بشكل عام.

ومما لا شك فيه ان اهدافا بهذه الاهمية تستدعي اهتماما خاصا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان ومتابعة توجهه خوفا من الافراط فيه ،خصوصا في الظروف غير المستقرة .وعلية فان الائتمان المصرفي يعد فعالية مصرفية غاية في الاهمية ،حيث ان العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات اي مصرف مهما تعددت مصادر ايراداته الاخرى ،ومن دونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد الوطني

ولكنه ايضا يعتبر استثمارا تحيط به المخاطر الكثيرة بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، ولكن وعلى الرغم من بقاء الائتمان اكثر مجالات الاستثمار ايجابية للمصارف بصورة عامة بسبب ارتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالاستثمارات الاخرى مما جعل الائتمان الاستثمار الاكثر فاعلية في تحقق الربحية لعموم المصارف.

2.2 مفهوم الائتمان المصرفي ونشأته:

لقد تطورت مؤسسات الائتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة ،اذ ان الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفتها الاولية والبسيطة الى عهود قديمة ، حيث عرفه البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد ، كما شاع التعامل

بالعمليات الائتمانية في الصين منذ اوائل القرن التاسع الميلادي وبعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة انتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الارباح وتراكمها(الجزراوي ،النعيمي 2007)

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض ، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين مع زيادة الفائدة علية فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك التجارية بأنواعها المختلفة.

ويعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد" (انجرو، الدغيم ،الامين ص194، 2006)

ويقصد بالائتمان بشكل عام بعمليات الاقراض والاقتراض حيث يتم نقل الاموال من الطرف الاول(المقرض)الى الطرف الثاني (المقترض) على سبيل الاقتراض فليس بالضرورة من يمتلك الاموال هم فقط من يستطيعون استثمارها بأنفسهم حيث تتم هذه العملية اما مباشرة بين صاحب الاموال والمقترض ،او عن طريق المصارف التي تقوم بدور الوساطة بين الطرفين وهذا يمثل جوهر عملية الائتمان فهو يحول دون بقاء الاموال معطلة او مجمدة مما يودي الى زيادة الانتاجية في راس المال.

كما عرف جون ميل الائتمان :على انه تصريح باستخدام رأس مال آخر بمعنى أنه إضافة رأس مال جديد إلى رأس مال المشروع لاستخدامه. وهو الثقة التي يوليها البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فتره معينه ويتم سداده بشروط معينه مقابل عائد مادي متفق عليه حيث ينطوي هذا التعريف على عناصر اهمها: الثقة، مبلغ الائتمان المزمع منحه للعميل ،الغرض المستخدم فيه الائتمان، الفترة الممنوح فيها الائتمان ،المقابل الذي يحصل عليه البنك(الخطيب ،2007)

1.**الثقة:** تعني بان البنك قام بدراسة كافة المقومات الائتمانية ووجد أن العميل أهل للحصول على الائتمان المطلوب.

2. **مبلغ الائتمان المزمع منحه للعميل:** ويرتبط هذا العنصر بجانبين أساسيين هما:-

أ-حجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك.

ب-مدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.

3.**الغرض المستخدم فيه الائتمان:** يعني الهدف من حصول العميل على الائتمان المطلوب وهل سيقوم باستخدامه في عمليات استثماريه أو الاتفاق على العمليات الجارية للنشاط.

4.الفترة الممنوح فيها الائتمان وتنقسم إلى فترتين هما:-

أ-فتره السحب: وهي الفترة التي يتم خلالها تقديم الائتمان للعميل.

ب-فتره السداد :وهي الفترة التي يتم خلالها سداد هذا الائتمان.

وما بين الفترتين يمكن أن تكون هناك فتره ثالثه هي فتره السماح وهي الفترة التي يمنحها البنك للعميل كوقت إضافي قبل بدئ عمليه السداد.

5.**المقابل الذي يحصل عليه البنك:** ويتمثل هذا المقابل الذي يحصل عليه البنك في عاملين أساسيين هما:(عقل،2006)

أ-سعر الفائدة.

يتم تحديد سعر الفائدة غالبا من قبل البنك المركزي (سلطة النقد) كإطار عام.

وغالبا ما يكون هناك مرونة في الفئات التي يتكون فيها هيكل أسعار الفائدة بحيث يترك للبنك الحرية في تطبيق المعدل الذي يراه مناسبا وفقا لدرجة المخاطر التي يتحملها البنك . حديثا أصبح هناك توجه لترك المجال في تحديد سعر الفائدة للبنوك حيث تقسم أسعار الفائدة الى:

1. سعر الفائدة المعوم : وهو سعر فائدة يتم تحديده وفقا لآليات وقوى العرض والطلب على النقود في السوق النقدية داخل الدولة.
2. سعر الفائدة الثابتة: وهو الأكثر استخداما في العمليات المصرفية ،حيث تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الخصم أو سعر الإقراض الأساسي.

ويقوم البنك بإضافة هامش فوق هذا السعر يمثل عائد المخاطرة المحسوبة للعملية الائتمانية المعروضة عليه لتمويلها

ب- المصاريف والعمولات:

وهي تمثل جزء هام من إيرادات البنوك خاصة أنها غالبا ما تفوق التكلفة الفعلية التي يتحملها البنك في سبيل منح الائتمان.

3.2.النظريات الاقتصادية المفسرة للائتمان المصرفي:

ان السياسة النقدية للاقتصادين الكلاسيك والمعتمدة على النظرية الكمية النقدية وقانون ساي وحيادية النقود ،توكد بان السياسة النقدية توثر في المتغيرات الحقيقية خلال الفترة القصيرة ، ولكن خلال الفترة الطويلة فان تاثيرها تقتصر على المستوى العام للاسعار .حيث ان زيادة الكمية النقدية ثوثر خلال الفترة القصيرة على المتغيرات الحقيقية المادية .

اما بالنسبة للكنزيين الاوائل اعتقدوا بان السياسة النقدية غير مجدية ’وحينها استنتج الاقتصادي كينز بعدم فاعلية السياسة النقدية خلال فترة الكساد (1929-1933).بين كينز بان كمية النقود تؤثر بصورة غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية عن طريق سعر الفائدة .

ان تغير الظروف الاقتصادية وتطور الاحصاء الاقتصادي القياسي ، اظهر بان للسياسة النقدية دور لايمكن تجاهلة في النشاط الاقتصادي ، حيث قام العديد من الاقتصاديين الكنزيين المحدثيين ببحوثا اظهرت بان السياسة النقدية تور في المتغيرات الحقيقية عبر قنوات عديدة ، فلاقتصادي توبن توصل عبر نظريته (q) بانه حتى باوقات الكساد يمكن للسياسة النقدية ان تؤثر على المتغيرات الاقتصادية .فزيادة كمية النقود تؤدي الى ارتفاع اسعار الاسهم ومن ثم ارتفاع قيمة (q) والتي تشجع على زيادة الاستثمار ومن ثم ارتفاع الناتج القومي، اما الاقتصادي مودلياني فتناول جانب الاستهلاك حيث تؤثر زيادة كمية النقود ارتفاع اسعار الاسهم والتي هي جزء من الثروة ، حيث ان زيادة الثروة تؤدي الى زيادة الانفاق وبما ان الاستهلاك جزء من

الطلب الكلي فزيادة تودي الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج القومي(الطاهر ،الخليل 2004)

وخلال السبعينات ظهرت كتابات كل من (shaw1973) وميكنون والتي اكدت اهمية السياسة التمويلية وتوفير المدخرات لاوجة الاستثمار المختلفة وتأثيرها على النمو والتنمية لذلك فان التوسع في التمويل وتوفيره يعتبر داعما للنمو ويساعد الاقتصاد على تحقيق معدلات عالية من الانتاج والاستخدام (المجالي 2003)

اما في جانب الائتمان فان زيادة عرض النقد سيودي الى زيادة الودائع في البنوك ومن زيادة قدرة البنوك على الاقراض وتوفر التمويل اللازم للاستثمار ،فزيادة الاستثمار يودي الى زيادة الناتج القومي وتسمى هذة بقناة الاقراض المصرفية.

وتظهر مساهمة البنوك التجارية في العمل على زيادة عرض النقد من خلال خلق الودائع ومنح القروض للافراد والمنشات الاقتصادية كما ان السياسة النقدية التوسعية تودي الى انخفاض اسعار الفائدة الاسمية ويساعد ذلك على تحسن الميزانية العمومية، بالإضافة الى زيادة التدفق النقدي لدى المستهلكين ،الذي يزيد من استهلاكهم للسلع المعمرة ودور السكن وبالتالي زيادة الطلب الكلي والذي يودي بدوره الى زيادة الناتج القومي(الطاهر ،الخليل،2004)

ويرى باتريك ان توفر الموارد المالية الكافية للاستثمارات من قبل البنوك التجارية يفتح افاق تفكير رجال الاعمال ويفجر طاقاتهم ويجعلهم يفكرون بشكل افضل في انشاء المشاريع الجديدة ، وبذلك يحتاجون الى مزيدا من القروض ، وبذلك ينتقل الوضع الاقتصادي من حالة سيطرة العرض الى حالة متابعة الطلب، اي زيادة المعروض من القروض يتسبب في زيادة الطلب عليها، وهذا يتفق مع قانون ساي (Say s Law) الذي يقول بان العرض يخلق الطلب(ملاوي ،1989)

4.2 أهمية الائتمان المصرفي:

" للجهاز المصرفي دوره الهام كوسيط مالي يسعى لتعبئة المدخرات بأشكالها المختلفة والعمل على توظيفها وفق ضوابط ومعايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع، وبما يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، كما أن له

وظيفة تنموية في خدمة قضايا التنمية والتقدم وهو ما يستتعي بالضرورة أن يكون له وظيفة اجتماعية داخل بيئته التي ينشط فيها ويستمد منها ودائعه ويوجه إليها استثماراته وتوظيفاته المالية المختلفة

كما تعد السوق الائتمانية سوقا لتسهيل تبادل السلع والخدمات عبر الفترات الزمنية المختلفة، أذ يتم التخلي عن شيء في فترة زمنية مقابل الحصول على شيء اكبر منه في فترة زمنيه لاحقة أو بالعكس. وفي المقابل، يتم دفع مبالغ مستقبلية تشمل أصل القرض اضافة الى مدفوعات الفائدة كتعويض عن التاخير في السداد. ولذلك، فان سعر الفائدة يمثل السعر النسبي في السوق للتبادل عبر الفترات الزمنية المختلفة . وتقوم البنوك بدور مهم في سوق الائتمان من خلال قيامها بعملية الوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي. وقد ادى التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات وتسهيل المعاملات وغيرها الى زيادة حرية الوحدات الاقتصادية في اتخاذ القرارات المناسبة عبر الزمن. مما اسهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي .

ويعتبر (Fisher 1930)أن الدور الرئيس للاقراض هو فصل قرارات الانتاج عن قرارات الاستهلاك . وعلية فأن وظيفة السوق الائتمانية تتمثل في تمكين الافراد من نقل القوة الشرائية للمستقبل او للماضي ،ومن ثم اختلاف زمن تيار الاستهلاك عن وقت استلام عوائد الانتاج. ويودي الفصل بين قرارات الاستهلاك والانتاج عبر الزمن الى الاستخدام الامثل للموارد من خلال تعظيم الانتاج من الموارد المتاحة وتعظيم المنفعة من الاستهلاك المتاح. وبحسب (spellman1982) فأن وجود نظام مالي متقدم تصاحبه ادوات مالية وسيطة متطورة ،يودي الى انتقال منحنى امكانيات الانتاج الى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية او الاستغلال الامثل لتلك الموارد ويؤدي وجود سوق مالية ونقدية ذات كفاءة للائتمان الى اختيار الزمن المفضل للاستهلاك ،اما بتعجيل الاستهلاك عن طريق الاقتراض او بتأجيل الاستهلاك عن طريق الادخار (القدير ، 2005)

5.2 أهمية الائتمان على مستوى البنك:

فعلى مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر اهمية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من العوائد وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

وتعني وظيفة الوساطة المالية ببساطة شديدة قيام البنك بتعبئة المدخرات من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة داخل المجتمع، وهي القطاعات التي تتوافر لديها فوائض نقدية، ثم توجيه هذه المدخرات إلى من يحتاجها من الأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تحتاج لهذه الأموال المدخرة للأغراض الإنتاجية او الاستهلاكية والاستثمارية والشخصية المختلفة

وترتبط اهمية النشاط الائتماني بالأهداف العامة للبنك:

تسعى البنوك بأدائها لوظائفها المختلفة والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها العامة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. هدف الربحية وتعظيم العوائد.
2. هدف النمو لنشاط البنك.
3. هدف الحصة السوقية والتي تمثل نصيب البنك من حجم السوق المصرفي.
4. هدف السيولة.
5. هدف الأمان من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تجنب البنك أية حوادث عارضة قد تهدد أو تعصف بمركزه المالي(عيسى، 2004)

6.2 الدراسات السابقة

دراسة (سيف ، 2003)بعنوان "الدور الاقتصادي للائتمان المصرفي في اليمن" وهدفت الدراسة الى إن تحقيق الائتمان المصرفي لدوره الاقتصادي المنشود في تعبئة الموارد والمدخرات لأغراض الاستثمارات الاقتصادية المختلفة خصوصاً الإنتاجية منها ، يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من ناحية وإلى معالجة أزمات الاقتصاد وعلى رأسها أزمة البطالة من ناحية أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى

تحسن مستوى المعيشة لأفراد المجتمع .من هنا تكتسب الدراسة أهميتها ، وذلك لتصديها لواحدة من أهم القضايا التي تواجهها اليمن ، ألا وهي قضية تمويل التنمية . كذلك تكمن أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية والعلمية في إنها تعزز وتؤكد الدور الريادي الذي تسهم به في معالجة قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعي

دراسة (العامري ،2003)،بعنوان "دراسة تحليلية حول اثر الائتمان المصرفي على الاقتصادي في اليمن وهدفت الدراسة الى قياس اثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك على النمو الاقتصادي وعلى مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية ، واستخدم الاسلوب التحليلي الوصفي للبيانات و اظهرت النتائج ان معظم الائتمان يتمثل على شكل قروض قصير الاجل ولا توجد سياسة ائتمانية واضحة للمصارف.

دراسة (المجالي،2003) بعنوان "اثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الاردني "هدفت هذه الدراسة بشكل اساسي الى دراسة اثر الائتمان المصرفي على الاقتصاد الاردني ككل وعلى القطاعات المختلفة الاخرى خلال الفترة (1970-2000) من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه على بيانات سنوية وقد تم اختيار متغيرين هما الناتج المحلي الاجمالي والذي يعتبر من المؤشرات الهامة لقياس درجة النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي ، وقد خلصت الى وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان المصرفي وهي علاقة تبادلية على المستوى الاقتصادي الاردني ككل اما على مستوى القطاعات المختلفة فقد تباينت النتائج.

دراسة (صحراوي ،2011)بعنوان "أثر تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي "هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطور كل من السوق المالي والجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1979-2009 .(ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق الاختبارات والأساليب القياسية الآتية: اختبار جذر الوحدة، اختبار الاستقرارية للنموذج، اختبار التكامل المشترك، ونموذج متجه تصحيح الخطأ .حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي، ومتغيري القيمة السوقية للأسهم ومعدل دوران الأسهم لتمثيل

تطور السوق المالي، ومتغيري عرض النقد والائتمان المحلي لتمثيل تطور الجهاز المصرفي، وتم إضافة الإنفاق الحكومي كممثل للسياسة المالية

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، هي ضرورة توجيه الائتمان المحلي إلى استثمارات منتجة في الفترة طويلة الأجل، والعمل على رفع كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية، والاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية ثقافة الاستثمار في سوق عمان المالي .

دراسة(الشيخيلي ،2012) ، بعنوان " العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية "وهدفت الدراسة الى تحديد العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية وشملت عناصر الوضع المالي للعميل والعناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل والعناصر المرتبطة بنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرظ وتاثيرها في اتخاذ القرار الائتماني .واظهرت الدراسة ان هناك دورا ذا اهمية للعوامل المحددة واتخاذ القرار الائتماني المصرفي .

دراسة(الصرايرة، 2012) بعنوان " **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية في الاردن**"وهدفت الدراسة الي بيان اثر البنوك التجارية في التنمية وذلك لاهمية البنوك في المجتمعات الحديثة وللدور الاساسي التي تلعبه في مجالات الاصلاح والتحول الاقتصادي والعمل على انجاح السياسات الحكومية وبينت النتائج القياسية ان جميع المتغيرات متكاملة وان يوجد علاقة خطية بين متغيرات الدراسة ذات دلالة احصائية بين التسهيلات الائتمانية المقدمة والناتج المحلي الاجمالي

الفصل الثالث

تطور الجهاز المصرفي الاردني خلال الفترة(2013-1980)

1.3 مقدمة :

تمكن القطاع المصرفي الأردني خلال العقود القليلة الماضية من أن يصبح رائد التنمية الاقتصادية في المملكة والممول الرئيسي لمختلف فئات المجتمع الأردني من أفراد وشركات صغيرة ومتوسطة وكبرى ، فقد نما الجهاز المصرفي الاردني خلال فترة بسيطة نسبيا واصبح يضاهي ما حققته دول اخرى خلال اضعاف هذه المرحلة الزمنية.

وخلال العشرين عاماً الماضية زاد الطلب على الاقتراض طويل الاجل لتطوير القطاعات الانتاجية ،مما دفع المصارف التجارية الى تقديم قروض طويلة الاجل من خلال المشاركة في القروض المجمعة (قروض التجمعات البنكية) ومنح قروض متوسطة الاجل وسلف وجاري مدين وخصم الكمبيالات لفترة تزيد عن سنة ، مما ساهم في سد بعض من حاجات القطاعات الانتاجية والاستثمارية للقروض طويلة الاجل(المجالي،2003)

حقق الاقتصاد الاردني خلال العام الماضي 2013 استقرارا في ادائه مقارنة مع الاعوام الماضية ، فقد نما الاقتصاد الوطني بنسبة 2.8% مقارنة مع نمو نسبة 2.7% خلال عام 2012 مقابل نمو نسبته 2.6%خلال العام2011 ،ويبقى النمو المسجل خلال عام2013 دون المستوى الذي تحقق خلال الفترة (2008-2001) الذي بلغ بالمتوسط 6.6% سنويا.(تقرير البنك المركزي ،2012)

2.3 هيكل الجهاز المصرفي الاردني

يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من عدد من البنوك تختلف وفقًا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع.ويتصدر الجهاز المصرفي في الدولة البنوك المركزية، وتتعامل في السوق

المصرفية أنواع متعددة من البنوك من أهمها: البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار، وبنوك الادخار، والبنوك الإسلامية، وبنوك تمويل الحكومات المحلية

اولا: (البنوك المركزية)

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي، فهو يشرف على النشاط المصرفي بشكل عام، ويقوم بإصدار أوراق النقد (البنكنوت)، ويعمل على المحافظة على استقرار قيمتها، وهو "بنك الحكومة" حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة ويشاركها في رسم السياسات النقدية ، وهو أيضًا "بنك البنوك" حيث يحتفظ بحسابات البنوك لديه، ويقوم بإجراءات المقاصة بينها، وتقديم القروض للمصارف التجارية وغيرها من المؤسسات الائتمانية، وكذلك يقوم بإعادة خصم ما تقدمه إليه المصارف من أوراق تجارية باعتباره المقرض الأخير للنظام الائتماني، وكرقيب على الائتمان بالدولة.

فقد بدأ الاردن بالأعداد لإنشاء البنك المركزي الاردني في اواخر الخمسينات. وصدر قانون البنك المركزي الاردني عام 1959. واستكملت اجراءات مباشرة البنك لإعماله في اليوم الاول من شهر تشرين الاول عام 1964، ليخلف مجلس النقد الاردني الذي كان قد اسس عام 1950، وتملك الحكومة الاردنية كامل رأس مال البنك المركزي والذي تم زيادته على مراحل، من مليون الى ثمانية عشر مليون دينار اردني، ورغم ملكية الحكومة لرأسماله فان البنك المركزي يتمتع وفق احكام قانونه بشخصية اعتبارية مستقلة(الطاهر،الخليل ،2004)

وتتمثل مهام البنك المركزي في:

1. إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه.
2. الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة.
3. ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني.
4. إدارة احتياطيات البنوك بما يتلائم ومتطلبات تمويل النشاط الاقتصادي.ويعد بنك البنوك ويقوم بدور بنك الحكومة
5. تعزيز سلامة ومنعة مؤسسات الجهاز المصرفي من خلال تبني أساليب رقابية فعالة وفقا لأحدث المعايير الدولية المطبقة.
6. تقوية المراكز المالية للمؤسسات المصرفية.

7. إدارة نظام المدفوعات الوطني.
8. الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
9. توفير البيئة المصرفية الملائمة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار. (خلاصة الوضع الاقتصادي ، البنك المركزي الاردني 2012)

ثانيا: (البنوك التجارية)

وقد سميت "مصارف الودائع" حيث تمثل الودائع المصدر الأساسي لمواردها تقوم هذه البنوك بقبول أموال المودعين التي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن، كما تقوم بمنح التجار ورجال الأعمال والصناعة قروضًا قصيرة الأجل بضمانات مختلفة. وهذه المصارف تقوم أيضًا ولحساب عملائها بعمليات مكملة من بينها: تحصيل الأوراق التجارية، وخصم وقبول الكمبيالات، وشراء وبيع العملات الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وشراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الكوبونات، وغير ذلك من الوظائف(عبد القادر 2010).

واظهرت مؤشرات أداء الجهاز المصرفي في الأردن تطورا على المستوى الاقليمي والدولي اذ عكست هذه المؤشرات قوّة بنوك المملكة من حيث اوضاعها المالية والنقدية .والدور المهم الذي يقوم به البنك المركزي الأردني من خلال استمرارية الاستقرار في السياسات النقدية والمصرفية مع الاشارة الى ان البنوك تتمتع بملاءة نقدية ومالية مرتفعة وبحجم من السيولة النقدية تزيد نسبتها عن المستوى المحدد من قبل البنك المركزي الأردني ،علاوة على أن وضع فروع البنوك يتفوّق بكثير عن الحد الأدنى لكفاية رأس المال المحدد نسبته بنسبة(12%) كما ان كفاية رؤوس اموال البنوك في المملكة تزيد أضعاف الحد الأدنى التي تفرضه المعاهدة الدولية في مجال العمل المصرفي وكفاية رؤوس أموالها المحددة عند نسبة (8%) مع التوضيح الى ان نسبة تغطية الديون غير العاملة من المخصصات المقتطعة للغاية نفسها ارتفعت الى نسبة (75%) كما وان نسبة كفاية رأس المال للبنوك في الأردن اقتربت من نسبة (18 %) علاوة على ان العائد على حقوق المساهمين تبلغ بالمعدل نحو(5.1%) (التقرير المالي والمصرفي ،البنك المركزي2012)

كما وبلغ معدل النمو لأجمالي الموجودات (4.6%) ومعدل نمو الودائع للعملاء (7.2%) وأشارت بيانات المركزي الى ان اجمالي حجم الودائع المصرفية للبنوك المرخصة العاملة في المملكة حتى 2014 بلغ بالمجمل ما يزيد عن (28) مليار دينار بارتفاع (12%) عن عام 2012وهو اعلى مستوى تسجله الودائع المصرفية في تاريخ العمل المصرفي في المملكة كما وبلغ اجمالي الرصيد القائم لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك في المملكة مايزيد عن (19) مليار دينار حتى نهاية العام الجاري 2014 مرتفعا بنسبة (7 %) عن 2012(تقرير البنك المركزي ،2014)

وبحسب الانظمة المصرفية المعمول بها في البنك المركزي الأردني فانه تم اقتطاع ما نسبته(7%) من أرصدة الودائع المودعة لدى البنوك المرخصة العاملة في المملكة سواء كان ذلك بالعملة المحلية او بالعملات الاجنبية ووضعها ضمن الاحتياطيات الالزامية للبنوك وقد كانت هذه النسبة تقتطع بواقع(10%) قبل العام 2009 لكن البنك المركزي قام بتخفيضها إلى (7%) على ثلاث مراحل بدلا من(10%) في خطوة استهدفت تحرير جانب من السيولة النقدية للبنوك وتوجيهها نحو سوق الائتمان المحلّي لتنشيط حركة الاقراض والتسهيلات الائتمانية في المملكة.

3.3 دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي

تلعب البنوك المرخصة العاملة في الاردن دورا حيويا وأساسيا في دفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال حشد المدخرات الوطنية وتوجيه استخدامها نحو تمويل المشاريع والقطاعات الاقتصادية المتنوعة ذات المردود الانتاجي الملموس مشيرة في الوقت نفسه الى ان الاعوام السابقة منذ العام 2004 سجلت تطورا غير مسبوق في القطاع المصرفي الاردني وفي أعمال البنوك(موجودات البنوك) من حيث الكم والنوع وتزامن تطور اعمال البنوك مع تحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية وقوية خلال الفترة ذاتها اذ سجل رقم اعمال البنوك في المملكة معدلات نمو متصاعدة بلغت في المتوسط حوالي 11.5% سنويا وشكلت موجودات البنوك المرخصة العاملة في

المملكة ما معدله حوالي 170 % من الناتج المحلي الاجمالي.(البنك المركزي، 2.12)

وقد كانت البنوك في الأردن سباقة لتبني آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة من خلال استخدامها لمنظومة من الوسائل التقنية الحديثة عالية الأمان الأمر الذي مكنها من توفير خدماتها المصرفية على مدار الساعة بما في ذلك خدمات الصراف الآلي والبطاقات البلاستيكية والبطاقات الذكية والخدمات المصرفية عبر الانترنت وعبر الهاتف وغيرها.

كذلك تؤدي البنوك العاملة في الأردن دوراً مهماً على صعيد التوظيف والتدريب حيث تجاوز عدد موظفي البنوك 17340 موظفاً وموظفة كما في نهاية عام 2012، بينما تجاوز عدد الموظفين الذين تم إشراكهم في الدورات التدريبية على 37 ألف موظفاً وموظفة

وتقوم البنوك العاملة في الأردن بالمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة وبشكلٍ يعكس تحملها لمسؤولياتها تجاه المجتمع الأردني وذلك من خلال: (قندح ،2012)

1- توفير مختلف الخدمات المصرفية لسائر القطاعات، وتقديم التمويل اللازم للمشاريع في القطاعين العام والخاص

2- استقطاب المدخرات والتشجيع على الادخار والاستثمار والعمل على توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية.

3- تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام من خلال التعاون والتنسيق المستمر مع مختلف الجهات.

4- توفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وبالتالي العمل على زيادة كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية.

5- الاهتمام بالتمويل البيئي ودعم المشاريع ذات الطابع الأخضر والصديقة للبيئة.

6- تقديم ورعاية ودعم مبادرات المسؤولية المجتمعية بكافة مجالاتها.

4.3 التسهيلات الائتمانية

الوظيفة الرئيسية للمصارف التجارية هي قبول الودائع المختلفة واستخدامها في القروض والسلفيات والاستثمارات. ويعتبر منح القروض والسلفيات المختلفة منح الائتمان أو التسهيلات الائتمانية. ويعتبر منح الائتمان بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وازدهاره أمرًا حيويًا لازدهار الحياة الاقتصادية. ووظيفة منح الائتمان تعتبر من أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية، وذلك لأن الأموال التي تمنحها البنوك كتسهيلات ائتمانية ليست ملكًا لها بل هي أموال المودعين. لذلك تقوم إدارة المصرف التجاري برسم سياسته الائتمانية بما يحقق له حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة له مع تحقيق عائد مناسب. وتقتضي السياسة الحكيمة لتوظيف الأموال المواءمة بين ودائع المصارف من ناحية واستخداماتها لهذه الودائع من ناحية أخرى، خاصة من حيث نوع وحجم وآجال استحقاق كل منها.

وتعتمد البنوك التجارية في إقراضها على أنواع وحجم وآجال الودائع المتاحة لديها وذلك بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية القومية، بالإضافة إلى الأغراض التمويلية العادية التي تقوم بها المصارف التجارية، وذلك أنها بحكم وظيفتها كوعاء للمدخرات عليها إقراض هذه المدخرات المتاحة لديها على مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة لدفع عملية النشاط الاقتصادي. ويضاف إلى ذلك أن البنوك التجارية منشآت تهدف إلى الربح، ومن الطبيعي أن أرباح المصارف التجارية تزداد كلما زادت القروض التي تمنحها، غير أن حريتها هذه مقيدة في تحديد حجم قروضها لسببين:

1- موقف السيولة لدى المصارف، حيث تلتزم من ناحية أمام المودعين في سحب ودائعهم في أي وقت باعتبارها ودائع تحت الطلب، ومن ناحية أخرى تلتزم المصارف أمام المقترضين بعدم رفض طلبات القروض السليمة بدعوى السيولة.

2-مدى ما يتوافر في القروض من ضمانات وذلك لأهميتها وعلاقتها المباشرة بالمركز المالي للمصرف وسمعته ومدى قدرته على تحقيق الربح.(خربوش واخرون 2004)

5.3 دور التسهيلات الائتمانية على المستوى الاقتصادي

تقوم التسهيلات الائتمانية بدور هام في الحياة الاقتصادية حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الداخلية والخارجية المختلفة.

كما يؤثر حجم التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة، فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخم ضارة، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي إلى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية... لذلك يجب أن يكون الائتمان متوازنًا وملبيًا للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية المنشودة، ولذلك أيضًا فإن الدولة تحاول أن تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال المصرف المركزي، ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالمصارف التجارية حيث أن قرار الائتمان يجب أن لا يخرج عن السياسة الائتمانية للمصرف وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها. بالإضافة الى تمويل خطة التنمية الاقتصادية القومية، حيث يكون التمويل لغرض محدد ومواكب لسياسة الدولة، وذلك بتوفير الأموال اللازمة لقطاعي الصناعة والزراعة، لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع والمواطنين، ورفع معدل نمو الصادرات، والحد من الاستيراد، وذلك بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية، وبالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم في سهولة ويسر وتجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية. وتمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد أو التصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.(قندح،السالم،2012)

6.3. تطور التسهيلات الائتمانية في الاردن

بلغ متوسط معدلات نمو التسهيلات الائتمانية خلال الفترة(1980-1991)بمقدار 12.2% .حيث بلغت نسبة مساهمة الائتمان المصرفي 66.4%من الناتج المحلي الاجمالي عام 1991 ومتوسط معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي يساوي 9% . بينما قلت متوسط معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية خلال الفترة

(1992-2004) بمقدار 10.8% حيث بلغت نسبة المساهمة للائتمان المصرفي في الناتج المحلي 76.4% وبمتوسط معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 8.1% . ونمت التسهيلات الائتمانية خلال الفترة (2005-2013) بمعدل سنوي بلغ 12.9% في المتوسط ووصلت قيمتها إلى 18.9 مليار دينار في نهاية 2013. ، وتشكل التسهيلات الائتمانية ما نسبة 81.17% من الناتج المحلي الاجمالي خلال 2012 مقارنة مع ما نسبته 79.4% خلال 2013. (خلاصة الاداء الإقتصادي والمالي لعام 2012)

ويبين الجدول (1) معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية ونسبة المساهمة لكل منهما حيث تضاعفت التسهيلات الائتمانية خلال 1980من (563.9)مليون دينار بنسبة المساهمة لها في الناتج المحلي الاجمالي حوالي (48.4%) الى (18939.7)مليون دينار خلال عام 2013، لترتفع الى (93.1%) خلال عام2007 مسجله اعلى مستوى لها لتتراجع الى (79.4%) خلال عام2013

واظهر الجدول معدل نمو التسهيلات الائتمانية خلال الثمانينيات ،حيث تراجع معدل النمو 5.4%خلال عام 1991 ليرتفع مرة اخرى ويحقق اعلى معدل نمو له خلال عام 1993 حوالي 23.58%وذلك بسبب مرحلة التصحيح الاقتصادي في الاردن والتي اعقبت الازمة المالية والاقتصادية عام 1988,والتي تمثلت بأزمة سعر صرف الدينار وتفاقم وضع المديونية الخارجية

حيث قام الاردن عام 1989 بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي خلال (1989-1993) الا ان العمل بهذا المشروع لم يستمر نظرا لتأثر البلاد بأزمة حرب الخليج الثانية .وبهدف مواجهة ازمة المديونية الخارجية وتصحيح الاختلالات التي تراكمت على البلاد شرع الاردن بأبرام برنامج تكيف هيكلي جديد خلال العام (1992-1998) حيث ارتفعت خلاله معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي . وفي عام 2009تراجعت نسبة نمو التسهيلات الى اقل مستوى لها بمعدل (2.0%)بسبب تأثر المملكة بالأزمة الاقتصادية العالمية الثانية(تقرير البنك المركزي 2009)

لتعود ولترتفع معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية لتصل (6.2%)خلال عام 2013

جدول (1)

معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي

نهاية السنه	الائتمان المصرفي بالاسعار الجارية(بالمليون دينار)	معدل النمو في الائتمان المصرفي (%)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي %	الائتمان المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(%)	السنه	الائتمان المصرفي بالاسعار الجارية(بالمليون دينار	معدل النمو في الائتمان المصرفي (%)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي%	الائتمان المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(%)
1980	**563.9**	–	**1164.8**	–	**48.4**	**1997**	**3979.7**	**1.9**	**5137.4**	**4.5**	**77.46**
1981	**721.3**	**27.9**	**1448.7**	**24.3**	**49.7**	**1998**	**4285.3**	**7.1**	**5609.9**	**9.1**	**76.38**
1982	**887.2**	**23.0**	**1649.9**	**13.8**	**53.7**	**1999**	**4466.0**	**4.6**	**5778.2**	**3.0**	**77.29**
1983	**1030.9**	**16.2**	**1786.6**	**8.2**	**57.7**	**2000**	**4546.5**	**6.2**	**5998.5**	**3.8**	**75.79**
1984	**1184.8**	**14.9**	**1909.7**	**6.8**	**60.1**	**2001**	**4948.9**	**8.8**	**6363.7**	**6.0**	**77.76**
1985	**1274.4**	**7.5**	**1970.5**	**3.1**	**64.6**	**2002**	**5130.0**	**3.6**	**6794**	**6.7**	**75.50**
1986	**1395.4**	**9.4**	**2240.5**	**13.7**	**62.2**	**2003**	**5262.4**	**2.5**	**7228.7**	**6.3**	**72.79**
1987	**1513.0**	**8.4**	**2286.7**	**2.0**	**66.1**	**2004**	**6189.2**	**17.6**	**8090.7**	**11.9**	**76.49**
1988	**1634.0**	**7.9**	**2349.5**	**2.7**	**69.5**	**2005**	**7744.3**	**25.1**	**8925.4**	**10.3**	**86.76**
1989	**1729.2**	**5.8**	**2425.4**	**3.2**	**71.2**	**2006**	**9761.9**	**26.0**	**10675.4**	**19.6**	**91.44**
1990	**1863.5**	**7.8**	**2760.9**	**13.8**	**67.4**	**2007**	**11295.6**	**15.7**	**12131.2**	**13.6**	**93.11**
1991	**1965.8**	**5.4**	**2958**	**7.1**	**66.4**	**2008**	**13044.3**	**15.4**	**15593.4**	**28.5**	**83.65**
1992	**2218.3**	**12.82**	**3611.6**	**22.0**	**61.4**	**2009**	**13317.2**	**2.0**	**16912.2**	**8.4**	**78.74**
1993	**2741.3**	**23.58**	**3885.2**	**7.5**	**70.5**	**2010**	**14451.4**	**8.5**	**18762.0**	**10.9**	**77.02**
1994	**3248.4**	**18.5**	**4359.2**	**12.2**	**74.5**	**2011**	**15851.2**	**9.6**	**20476.6**	**9.1**	**77.41**
1995	**3705.7**	**14.1**	**4714.7**	**8.1**	**78.5**	**2012**	**17829.8**	**1.2**	**21965.5**	**7.2**	**81.17**
1996	**3920.3**	**19.2**	**4912.2**	**4.1**	**79.80**	**2013**	**18939.7**	**6.2**	**23851.6**	**8.5**	**79.40**

المصدر :البنك المركزي الاردني كالنشرات الاحصائية الشهرية (2013-1980)النسب من اعداد الباحثة

ملاحضة : تم حساب معدل النمو المركب لعدة سنوات وفقا للصيغة التالية:

$$M = e^{\left\{\frac{(LN\,XN - LN\,XI)}{N-1} - 1\right\}} \times 100\%$$

حيث يمثل Mمعدل النمو المركب لعدد سنوات، XNيمثل القيمة خلال اخر سنة ، XIيمثل القيمة خلال اول سنه Nتمثل عدد السنوات.

كما ويبين الجدول(2) معدلات النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2013-1980) حيث تم تقسيمها الى فترات زمنية محددة والجدول رقم (3) متوسط معدلات النمو بالتسهيلات الائتمانية وبالناتج المحلي الاجمالي خلال(2013-1980) **خلال فترات زمنية محددة** حيث ارتفع حجم التسهيلات المقدمة من قبل البنوك خلال الفترة

(1980–1984) بمعدلات مرتفعة نسبيا (20.4%) مقارنا مع الفترة (1985–1991)بنسبة (7.49%) حيث تميزت بركود اقتصادي وتباطؤ المساعدات العربية للاردن بسبب تراجع عائدات النفط للدول العربية المصدرة للنفط ، والحصار الاقتصادي على العراق ومعاهدة السلام بين الاردن واسرائيل(،المجالي،2003).

اما خلال التسعينات فقد نمت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية بمعدلات جيدة ويلاحظ انه خلال1997 شهد اقل نسبة نمو للتسهيلات الائتمانية وسجلت1.9% ثم تلتها انخفاض نسب النمو خلال (1998–2004) بمعدل سنوي يقدر 6.32% وبمتوسط معدل نمو يقدر ب(10.8%)لفترة نفسها بحيث تمثل فترة انفجار المديونية الخارجية الاردنية وانخفاض سعر صرف الدينار الاردني .

اما خلال الفترة(2005–2008) فقد نمت التسهيلات بشكل ملحوظ مقارنه مع الفترة (1998–2004)بمعدل نمو سنوي 9.08% .وخلال الفترة(2009–2013)فقد نمت التسهيلات الائتمانية بمعدل نمو سنوي(9.2%) كما وارتفع متوسط معدلات النمو للفترة (2005–2013)بنسبة (12.2%) بالرغم من استمرار التداعيات التي فرضتها التطورات السياسية والاجتماعية على المنطقة بسبب الازمة المالية العالمية وتداعياتها ومن ثم ازمة الديون السيادية في الاتحاد الاوروبي ثم الربيع العربي وانعكاساته وتكرر انقطاع امدادات الغاز المصري على الاردن واخيرا الازمة السورية وتعمقها حيث اثر كل عامل من هذه العوامل بنسبة معينة في نمو التسهيلات الائتمانية(تقرير البنك المركزي 2013)

جدول (2)

معدلات النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1980–2013

الفترة	معدل نمو التسهيلات الائتمانية%	معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي%
1980–1984	20.40	13.16
1985–1991	7.49	7.0
1992–1997	12.4	7.30
1998–2004	6.32	6.29
2005–2008	9.08	20.44
2009–2013	9.20	8.98

المصدر :البنك المركزي الاردني كالنشرات الاحصائية الشهرية (1980–2013)النسب من اعداد الباحثة

جدول رقم (3)

متوسط معدلات النمو بالتسهيلات الائتمانية وبالناتج المحلي الاجمالي خلال(2013–1980)

الفترة	متوسط معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية	متوسط معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي
1980-1991	12.2%	9.0%
1992-2004	10.8%	8.1%
2005-2013	12.2%	12.9%

المصدر :البنك المركزي الاردني :النشرات الاحصائية الشهرية (2013–1980)النسب من اعداد الباحثة

7.3 توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية حسب القطاعات الاقتصادية خلال (2013–1980)

تتأثر السياسة الائتمانية بالسياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي الاردني بصورة واضحة ومن خلال توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية يمكن تحليل اتجاهات السياسة الائتمانية للبنوك .ويمكن استعراض التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية خلال الفترة (1980–2013)

من خلال ملحق رقم(أ)والذي يوضح معدلات نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2013–1980 يبين مدى ارتباط ارتفاع معدلات النمو في الائتمان المصرفي (التسهيلات الائتمانية) ومعدلات النمو بالناتج المحلي الاجمالي

فقد سجلت معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية معدلات نمو متفاوتة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث تصدرت حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الانشاءات والبالغ 180.8 مليون دينار عام 1980على اكبر حصة للتسهيلات الممنوحة لترتفع الى 4086.4 مليون دينار خلال عام 2013 بمعدل نمو 10.9%حيث سجلت اعلى معدل نمو لها عام لها عام 2006 بمعدل 34.3% ويرجع ذلك الى النهضة العمرانية التي تشهدها البلاد.

تليها التسهيلات المقدمة لقطاع التجارة حيث سجلت حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها خلال 1980 حوالي 167مليون دينار لترتفع الى 3937.3 خلال عام2013وبمعدل نمو 4.8% حيث حققت اعلى معدل نمو لها خلال عام 2007بمعدل 27% يليها قطاع الخدمات حيث كان حجم التسهيلات الائتمانية له

عام 1980 حوالي 94 مليون دينار ليرتفع الى 7363 مليون دينار عام 2013 وبمعدل نمو حوالي 25% خلال عام 2012 ليتراجع خلال عام 2013 الى – 2.4% بينما حصل قطاعي الصناعة والزراعة على اقل حجم تسهيلات ائتمانية حيث وصل عام 2013 الى 2813 مليون دينار لقطاع الصناعة و235 مليون لقطاع الزراعة محققة اقل معدل تسهيلات ائتمانية ممنوحة على القطاعات كافة للقطاع الزراعي وبمعدل نمو10.8- خلال عام 2013 وذلك لارتفاع لدرجة المخاطرة في الاستثمار في الزراعة التي ما زالت تعتمد الاساليب القديمة بالزراعة ولتذبذب عوائد قطاع الزراعة والصناعة بالإضافة الى ان القروض الممنوحة لها تعتبر قرض طويله الاجل.

ويلاحظ من جدول رقم (4) ان معدل نمو التسهيلات الائتمانية يقدر خلال فترة الدراسة ب 11.2% حيث نما حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الثمانينات بمعدل نمو يقدر ب 14%مقارنة مع الفترة(2005-1997)حيث بلغ 8.6%

بينما حصل قطاع الزراعة على ادنى معدل نمو في التسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة والبالغ 4.8% وبمعدلات نمو متدنية خلال الفترات الزمنية وصلت الى (-15.8%) خلال الفترة (1996-1989) وذلك بسبب الازمات الاقتصادية المتلاحقة وشح المياه والموارد الطبيعية والاعتماد على مياه الامطار وعدم رغبة البنوك بإعطاء قروض طويلة الاجل وذات نسبة مخاطرة كبيرة بينما تراوحت معدلات النمو للقطاعات الاخرى بين (11%-9%)بين قطاع التجارة والصناعة والانشاءات.

جدول رقم (4)

معدلات النمو المركب للتسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة حيث تم تقسيمها الى فترات متساوية(8 سنوات)

الفترة	معدل النمو في التسهيلات الائتمانية %	معدل النمو في قطاع الزراعة%	معدل النمو في قطاع الصناعة%	معدل النمو في قطاع التجارة%	معدل النمو في قطاع الانشاءات%	معدل النمو في قطاع الخدمات%
1980-1988	14.2	23.3	14.8	11.6	9.5	18.7
1989-1996	12.4	-15.8	14.3	14.9	10.0	18.5
1997-2005	8.6	2.1	7.3	5.1	5.1	12.6
2006-2013	9.9	7.6	13.8	10.8	14.7	5.4
(1980-2013)	11.2	4.8	11.7	10.0	9.9	14.1

المصدر :البنك المركزي الاردني :النشرات الاحصائية (2013-1980)النسب من اعداد الباحثة

8.3 التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على القطاعات الاقتصادية خلال(2013-1980)

يبين الجدول رقم (5) التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على القطاعات الاقتصادية خلال(2013-1980) حيث قسم الائتمان الى :

1-الائتمان الموجة لقطاع الخدمات:

حيث حقق قطاع الخدمات الذي يشمل على (خدمات المال والتامين والعقارات و النقل والاتصالات وخدمات السياحة والفنادق والمطاعم والمؤسسات المالية والخدمية) على اعلى نسبة في التوزيع النسبي للتسهيلات بنسبة **39.9%** خلال 2013 حيث حصل قطاع الخدمات على حصة الاسد من حجم التسهيلات الائتمانية بمعدل نمو 14%خلال فترة الدراسة كاملة, حيث حقق حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة له حتى نهاية عام 2013 حوالي **7363.2**مليون دينار وقد مالت الاهمية النسبية للتمويل المقدم لهذا القطاع بالارتفاع حتى وصلت الى اعلى نسبة بحوالي 51.5%عام 2006 ويرجح السبب الى ان البلد مازالت في طور التقدم وخاصة بالخدمات العامة الحكومية .(احصاءات البنك المركزي ،2013)

2-الائتمان الموجة قطاع الانشاءات:

احتل قطاع الانشاءات(الاسكانات الجديدة العامة والخاصة) المرتبة الثانية من حيث نصيبة من التسهيلات الائتمانية حيث بلغ حجم التمويل المقدم له **4086.4** مليون دينار وبنسبة **22.1%** من اجمالي التسهيلات الممنوحة وقد حققت التسهيلات الائتمانية معدل نمو سنوي بلغ 9.9% ويلاحظ ان نصيب هذا القطاع كانت مرتفعا نظرا للارتفاع العام في الدخول خلال الثمانينات وزيادة تحويلات العاملين في الخارج وازدياد الطلب على شراء الاراضي وبناء الشقق السكنية خصوصا مع الازمات السياسية التى تتعرض لها المنطقة ودخول الاف اللاجئين للبلد وارتفاع اسعار االشقق والبيوت بشكل كبير خصوصا خلال الازمة السورية الراهنه(تقرير البنك المركزي 2013،)

3- الائتمان الموجة لقطاع التجارة:

جاء قطاع التجارة العامة (التجزية والمفرق) بالمرتبة الثالثة من حيث نصيبة من التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك حيث ارتفع حجم الائتمان الممنوح له من 167مليون دينار خلال عام 1980 الى **3937.3**مليون دينار عام 2013 ,وبنسبة مساهمة 21%من اجمالي التسهيلات وبمعدل نمو سنوي يقدر ب 10% خلال فترة الدراسة وجاءت ذلك متماشيا مع برنامج التصحيح الاقتصادي وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي (تقرير البنك المركزي ،2013)

4- **الائتمان الموجة لقطاع الصناعة**

جاء قطاع الصناعة بالمرتبة الرابعة من حيث نصيبة من التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك حيث ارتفع حجم الائتمان الممنوح له من 73مليون دينار خلال عام 1980 الى**2813.7** مليون دينار عام , 2013وبنسبة **15.2%**من اجمالي التسهيلات وبمعدل نمو سنوي يقدر ب 11.7%خلال فترة الدراسة وقد جاء كل ذلك متماشيا مع برنامج التصحيح الاقتصادي بضرورة توجيه الائتمان نحو القطاعات الانتاجية للحد من الضغوط التضخمية لتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي ودعم الصناعات المحلية عن طريق الاعفاءات الضريبية للمواد الخام المستوردة لأغراض التصنيع (المجالي، 2003)

5- الائتمان الموجة لقطاع الزراعة:

جاء قطاع الزراعة بالمرتبة الاخيرة بسبب انخفاض حصته النسبية من التسهيلات الائتمانية المقدمة له حيث بلغت حصته النسبية حوالي 0.9%. عام 2013وهي حصة متدنية بالمقارنة مع القطاعات المختلفة حيث بلغ معدل النمو له .4.8%

جدول (5)

التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على القطاعات الاقتصادية خلال(1980–2013)

نهاية السنه	الزراعة%	صناعـة%	تجارة عامـة%	انشاءات%	خدمات عامة مالية%	السنه	الزراعة%	صناعـة%	تجارة عامـة%	انشاءات%	خدمات عامة مالية%	المجموع
1980	8.6	12.9	29.6	32.0	16.6	1997	2.3	14.6	26.4	19.2	37.2	100
1981	8.9	12.3	31.3	27.8	19.5	1998	2.6	16.2	25.5	18.3	37.1	100
1982	10.0	12.6	32.1	24.4	20.7	1999	2.6	17.1	25.1	16.9	38.1	100
1983	8.8	13.4	26.8	26.3	24.5	2000	2.8	17.1	24.3	16.3	39.2	100
1984	9.3	14.3	24.9	27.3	23.9	2001	2.1	16.2	24.3	14.7	42.5	100
1985	11.2	14.8	24.2	26.0	23.6	2002	2.0	17.2	24.3	14.9	41.4	100
1986	12.5	15.8	24.2	25.3	21.9	2003	1.8	16.7	25.3	15.3	40.6	100
1987	16.1	14.5	24.0	23.6	21.5	2004	1.8	15.6	23.6	15.3	43.4	100
1988	16.0	13.5	24.6	22.9	22.8	2005	1.4	13.3	20.43	14.9	49.7	100
1989	15.3	13.8	22.6	23.0	25.1	2006	1.4	11.5	19.5	15.8	51.5	100
1990	14.6	12.7	21.8	22.6	28.0	2007	1.3	12.3	21.3	17.0	47.8	100
1991	12.7	12.7	23.7	22.1	28.5	2008	1.6	12.5	22.1	17.4	46.2	100
1992	12.0	12.8	23.6	20.8	30.4	2009	1.7	12.6	23.9	19.3	42.3	100
1993	2.3	14.0	23.0	16.6	43.8	2010	1.4	13.6	24.8	21.8	38.1	100
1994	2.3	14.4	24.5	21.0	37.5	2011	1.4	14.9	23.8	21.8	37.9	100
1995	2.0	14.7	26.1	20.3	36.6	2012	1.4	14.5	21.0	20.6	42.3	100
1996	2.0	15.5	26.3	19.7	36.4	2013	0.9	15.3	21.4	22.2	40.2	100

المصدر :البنك المركزي الاردني :النشرات الاحصائية (1980–2013)النسب من اعداد الباحثة

ويبين ملحق (ب) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (1980–2013) بالمليون دينار. بالاضافة الى جدول رقم (6) الذي يبين مدى مساهمة كل قطاع بالناتج المحلي الاجمالي حيث يظهر ان قطاع الخدمات الاكثر مساهمتا في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار15488.9مليون دينار خلال عام 2013 وبنسبة مساهمة 49.9% من الناتج المحلي الاجمالي ،بينما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار4698.3مليون دينار خلال عام 2013 وبنسبة مساهمة 22.1%من الناتج المحلي الاجمالي ،بينما حلت مساهمة قطاع التجارة بالمرتبة الثالثة حيث كانت مساهمته حوالي 2279.9مليون دينار وبنسبة مساهمة حوالي 10.8% خلال عام 2013.

بينما حل اخيرا قطاعي الزراعة والانشاءات حيث كانت مساهمتهما (713.7 و 1060.6) مليون دينار اردني على التوالي وبنسبه مساهمة تقدر ب(3.4% , 5.01%) على التوالي وتعتبر مساهمة قليلة جدا مقارنه مع قطاع الخدمات.

جدول رقم(6)

التوزيع القطاعي النسبي للناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (1980-2013) نسبة مئوية

لسنة	الزراعة%	الصناعة%	انشاءات%	تجارة والمطاعم والفنادق%	خدمات حكومية اخرى%	السنة	الزراعة%	الصناعة%	انشاءات%	تجارة والمطاعم والفنادق%	خدمات حكومية اخرى%	المجموع 100%
1980	7.86	13.687	9.842	13.56	55.049	1997	3.33	17.016	5.403	12.23	62.018	100
1981	6.08	16.065	10.17	14.77	52.911	1998	3.07	18.495	4.547	12.11	61.778	100
1982	6.17	15.119	11.6	14.03	53.083	1999	2.38	18.296	4.257	11.87	63.19	100
1983	6.86	14.544	11.68	12.73	54.175	2000	2.35	18.991	3.945	11.43	63.292	100
1984	5.65	15.607	10.73	13	55.021	2001	2.27	18.969	4.223	11.31	63.227	100
1985	5.48	14.42	8.44	12.28	59.377	2002	2.55	20.111	4.303	10.86	62.184	100
1986	5.9	17.696	7.134	11.93	57.335	2003	2.83	20.229	4.258	10.36	62.325	100
1987	6.74	18.291	6.05	11.27	57.653	2004	2.81	21.459	4.509	10.38	60.848	100
1988	6.67	16.6	5.541	10.57	60.615	2005	3.09	21.425	4.798	10.5	60.189	100
1989	6.03	18.909	4.678	8.056	62.323	2006	2.95	22.203	4.582	10.95	59.316	100
1990	7.71	20.36	4.347	10.03	57.556	2007	2.84	24.372	5.042	11.12	56.625	100
1991	8.14	17.959	4.824	9.903	59.173	2008	2.7	27.027	4.995	10.76	54.521	100
1992	7.89	18.383	6.936	9.489	57.3	2009	3.05	23.813	5.902	10.72	56.512	100
1993	5.97	16.505	8.563	9.945	59.015	2010	3.42	22.951	5.459	10.5	57.673	100
1994	5.22	18.653	8.174	10.45	57.493	2011	3.33	23.843	4.937	10.26	57.635	100
1995	4.32	19.011	7.466	10.11	59.092	2012	3.13	22.577	4.983	10.65	58.67	100
1996	3.83	16.664	6.149	11.08	62.28	2013	3.40	22.106	5.05	10.86	58.71	100

المصدر :البنك المركزي الاردني :النشرات الاحصائية (2013-1980)النسب من اعداد الباحثة.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات

1.4 نموذج الدراسة :

نظراً الى ان الدراسات السابقة تدعم وجود تأثيراً ايجابياً للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي فقد تم اختيار متغيرين فقط هما (GDP) الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و(CR) التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية .والتي من خلالها يمكن قياس اثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية الى الاقتصاد الاردني كوحدة واحدة ، وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك باستخدام بيانات احصائية سنوية لمتغيرات النموذج تغطي الفترة (1980-2013)

1- الناتج المحلي الاجمالي الحقيقيGDP: يمثل الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا مهما على النمو الاقتصادي وعلى النشاط الاقتصادي وعلى الائتمان المصرفي اذ يعتبر حجم الناتج المحلي الاجمالي ونموه من اهم مؤشرات الاستقرار والازدهار الاقتصادي والمصرفي .

2- الائتمان المصرفي CR(التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية) : يعبر الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي مهما لما له تأثير متشابك الابعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه ،ويعتبر اداة حساسة في التنمية الاقتصادية لعلاقته بتوفير التمويل اللازم لمختلف النشاطات التنموية.

وبهدف دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي (ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي باسعار الاساس GDP) والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية فقد تم الربط بين متغيري الدراسة بنموذج مبسط خال من التعقيدات
حيث تم تقسيم الاقتصاد الاردني الى خمسة قطاعات رئيسية وتشمل:

1-قطاع الزراعة Agre ويرمز له (CRA) :ويضم قطاع الزراعة والبلديات والمؤسسات العامة.

2-قطاع الصناعة Ind ويرمز له (CRIN):ويضم قطاع الصناعة والتعدين.

3-قطاع التجارة Trade ويرمز له (CRT) :ويضم قطاع تجارة التجزئة والجملة.

4-قطاع الانشاءاتIns ويرمز له (CRI).

5-قطاع الخدماتServes ويرمز له (CRS) :ويضم قطاع خدمات المياه والكهرباء والمواصلات وخدمات مالية وخدمات السياحة والفنادق والمطاعم وخدمات اخرى. ويجدر بالذكر ان دراسات كثيرة اعتمدت هذا التقسيم كدراسة ملاوي والمجالي 2003 ودراسة العامري 2003.

وحيث ان النتائج التي توصلت لها الدراسة بتطبيق المعادلة السابقة لم تكن ذات معنوية عالية ، لذا تم اللجوء للصيغة اللوغاريتمية التالية :

- Ln GDP = B1+B2 Ln CR+U1 ………………….(1)
- LN GDP i=F(LN CRi) ……………………..(2)

بحيث ان :

GDP:يمثل اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مقياسا للنمو الاقتصادي

CR:تمثل اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية خلال فترة الدراسة، ويشار هنا ان تقارير البنك المركزي تشمل على الرصيد القائم للسنوات السابقة

CRi :تمثل التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية للقطاعات المختلفة(الزراعة والصناعة والتجارة والانشاءات والخدمات)

GDPi: تمثل الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات المختلفة

Bn:تمثل معلمات التقدير

Ui: تمثل الخطا العشوائي في التقدير.

2.4 المنهجية :

استنادا الى الاطار النظري ومنهجية الدراسة في الفصل الاول ، سيتم تطبيق الاسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب الكمي القياسي باستخدام السلاسل الزمنية ،ونموذج الانحدار الذاتي للمتجة ونموذج التكامل المشترك ونموذح تصحيح الخطأ واختبارات السببية وتحليل التباين ودالة الاستجابة لردة الفعل لبيان العلاقة بين المتغيرات وقياس اثر وعلاقة كل من المتغيرات الاقتصادية التي تشكل نموذج الدراسة

وبسبب عدم استقراريه البيانات فقد تم استخدام طريقة السلاسل الزمنية (Time series)،ونظرا لان معظم السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة ،اي انها غير مستقرة ، وبالتالي فان استخدام الاساليب التقليدية سيودي الى نتائج متحيزة وتقديرا زائفا، ونموذج التكامل المشترك (Co–Integration) والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية. بالإضافة الى نموذج تصحيح الخطأ

1.2.4 اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى اختبار خواص السلاسل الزمنية لكل من الائتمان المصرفي ($lnCR_t$) والناتج المحلي الاجمالي ($lnGDP_t$) خلال الفترة (1980–2013)، والتأكد من مدى سكونها.

وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. ولاختبار سكون (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فان ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test). ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي–فوللر الموسع (Augmented Dickey–Fuller test

وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالآتي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \qquad \cdots\cdots\cdots\cdots(5)$$

وهذا النموذج يوصف باختبار ديكي–فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller test)، حيث تصبح εtغير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخواص المرغوبة (White noise). ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Akaike). ويتم اختبار الفرض العدمي (δ=0) أو بوجود جذر وحدة من خلال مقارنة إحصائية (t) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لـ (Dickey and Fuller1987). فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) أو (Mackinnon) فإنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة (stationary)، وإذا كانت اقل من القيمة الجدولية فانه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير

ساكنة (non-stationary)، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول (first difference) للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى(صحراوي ,2011)

والمعادلة المقدرة في اختبار جذر الوحدة هي صيغة دوكي-فولر الموسع (ADF) (Dickey and Fuller 1981) وبالنسبة لاختبار فيلب-بيرن (-Phillip Perron: 1988) فيعتمد تقديره على نفس معادلة .إلا أنه يختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية لإحصائية t للمعلمة (δ)، بينما اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطأة للمتغير على يمين المعادلة . (العبدلي 2007)

2.2.4اختبار استقرارية معالم النموذج (Stability Test)

من الضروري التاكد من عدم وجود تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة وذلك باجراء اختبار الاستقرارية ويقصد بها عدم وجود قفزات او تغيرات مفاجئة في البيانات خلال الزمن وسيتم الاستعانة باختبار (cusum test).

3.2.4 اختبار التكامل المشترك(Co-integeration Test)

وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة حيث يشير كل من(Engle and Granger 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون (من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فان هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة وبالتالي فان يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا (spurious) (وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. وتكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة.

اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسلس (-Johansen Juselius1990 cointegration test):

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فان العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح (Johansen and diNardo,1997) ; (Johansen and Juselius: 1990) اختبار إحصائيتين، وهما، الأول: اختبار الأثر (Trace test – trace) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q = r)، ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p} In(1-\hat{\lambda}_i) \quad \text{..................(6)}$$

حيث (λr+1, ...,λn) تمثل اقل المتجهات الكامنة (eigenvectors) (p–r). وتشير فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r). والثاني: اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) ويحسب من الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -TIn(1-\hat{\lambda}_{r+1}) \quad \text{.....................(7)}$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بان هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك . وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة (Johansen–juselius) مرة باستخدام الاتجاه ومرة بدون الاتجاه، و عند اختبار الفرض العدمي ابتدأ من (r=0) أي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نجد أن إحصائية الاختبارين (Trace test) و (Maximal eigenvalue) معنوية عند مستوى 1% وتقترح بان متجه التكامل المشترك (r=1)، مما يعني وجود تكامل مشترك واحد وفريد بين المتغيرات.

4.2.4 اختبار متجة تصحيح الخطأ

ويمكن الاعتماد على نتائج هذا الاختبار بوجود تكامل مشترك وفريد بين متغيرات النموذج، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات(العبدلي2007)

وبعد اختبار خصائص البيانات المستخدمة اذا كانت ساكنة عند الفرق الاول ومتكاملة سيتم استخدام منهجية متجة تصحيح الخطا (Vector Error Correction Model)

5.2.4 اختبار السببية (Causality Test)

يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات النموذج عن طريق اختبار جرانجر للسببية (Granger 1988)، حيث يظهر هذا الاختبار اتجاه السببية سواء احادية او تبادلية او يمكن ان لا تكون هنالك علاقة سببية بينهما ويتم تحديد وجود علاقة سببية او عدمه من خلال النظر الى قيمة (F) المعطاة في اختبار جرانجر للسببية ، ومن خلال مقارنه القيمة المحسوبة (المطلقه) مع القيمة الجدولية (الحرجة)لها ويتم رفض الفرضية الصفرية اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من تلك الجدولية (الحرجة).

6.2.4اختبار مكونات التباين(Variance Decomposition)

يقوم اختبار تحليل مكونات التباين بتحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير والذي يعزى الى خطا التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعزى الى خطا التنبؤ في المتغيرات الاخرى في نموذج (VAR) من اجل التعرف على القوة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في تفسير اخطاء التباين (عطية 2005)

وتبرز اهمية تحليل مكونات التباين في انه يعطي الاهمية النسبية لاثر اي تغير مفاجئ (SHOCK)في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج .

ولتلافي مشكلة وجود التاثير المتزامن للاخطاء في المتغيرات المختلفة في النموذج يتم اللجوء الى توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) والذي يتاثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات والطريقة التي يدخل بها كل متغير في النموذج ولتلافي هذه المشكلة سيتم التاكد من ان النتائج غير منحازة عن طريق تغير ترتيب المتغيرات المستخدمة في النموذج الدراسة (Wei 1990).

7.2.4 اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل(Impulse Response Function test)

يعنى اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات التي يمكن ان تتعرض لها متغيرات النموذج ومدى تاثيرها عليها من خلال توضيح تاثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لاحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج ، وكيفية استجابة المتغيرات المختلفة في النموذج لاي تغير مفاجئ في اي متغير من متغيرات النموذج مع مرور الزمن.

3.4 التحليل القياسي للنموذج الاول

بهدف دراسة اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على الاقتصاد الاردني ككل(ممثلا الناتج المحلي الاجمالي) فقد تم تطبيق الاختبارات السابقة على المعادلة الاولى

$$Ln\ GDP = B1+B2\ Ln\ CR+U1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث يمثل:

GDP:يمثل اجمالي الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي مقياسا للنمو الاقتصادي

CR:تمثل اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية خلال فترة الدراسة (الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية)

Bn:تمثل معلمات التقدير

Ui: تمثل الخطا العشوائي في التقدير

1.3.4اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية:

من خلال اختبار جذر الوحدة تظهر نتائج اختبار ديكي –فولر الموسع ان جميع المتغيرات غير ساكنة في المستوى حيث كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة وبالتالي سيتم اجراء الاختبار مرة اخرى باخذ الفرق الاول

حيث تشير النتائج الى ان المتغيرات ساكنة في الفرق الأول عند مستوى معنوية يقل عن 1% باستثناء متغير LCR الذي استقر عن الفرق الاول بمستوى معنوية 5% .

وبالتالي يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك نتيجة لتوفر الشرط الكافي وهو ان جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة .لذلك هنالك احتمال لوجود علاقة تكاملية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (7)

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)للسكون

المستوى				الفرق الاول				
المتغيرات	القيمة المحسوبة ADF	القيمة الحرجة 5%	القرار	المتغيرات	القيمة المحسوبة ADF	القيمة الحرجة	Sig	القرار
LGDP	0.24	-2.95	غير ساكنة	LGDP	-4.95	-3.65	1%	ساكن
LCR	-1.28	-2.95	غير ساكنة	LCR	-3.15	-2.95	5%	ساكن
LCRA	-2.26	-2.95	غير ساكنة	LCRA	-5.48	-3.65	1%	ساكن
LCRI	-1.37	-2.95	غير ساكنة	LCRI	-3.80	-3.65	1%	ساكن
LCRT	-0.93	-2.95	غير ساكنة	LCRT	-3.81	-3.65	1%	ساكن
LCRIN	0.69	-2.95	غير ساكنة	LCRIN	-3.76	-3.65	1%	ساكن
LCRS	-2.13	-2.95	غير ساكنة	LCRS	-4.51	-3.65	1%	ساكن
LGDPA	-0.46	-2.95	غير ساكنة	LGDPA	-3.90	-3.65	1%	ساكن
LGDPI	0.52	-2.95	غير ساكنة	LGDPI	-7.52	-3.65	1%	ساكن
LGDPT	0.50	-2.95	غير ساكنة	LGDPT	-3.32	-2.96	5%	ساكن
LGDPIN	-0.68	-2.95	غير ساكنة	LGDPIN	-3.35	-2.96	5%	ساكن
LGDPS	1.84	-2.95	غير ساكنة	LGDPS	-2.92	-2.96	5%	ساكن

2.3.4: تحديد عدد فترات التباطؤ (Selection the lag length)

تظهر نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما في الجدول رقم (8) ان ثلاث اختبارات من اصل خمسة اختبارات اشارت الى ان العدد الامثل لفترات التباطؤ هي فترتين وهي اختبارات (LR ,HQ, SC). في حين اظهرت نتائج اختبار (FPE ,AIC) الى ان العدد الامثل من فترات التباطؤ هي 3 فترات تباطؤ ، ولان 3فترات تعد كبيرة بالنسبة لسلاسل زمنية سنوية حسب اختبار Akaike و SC لذلك نلجا لاختبار استثناء فترات التباطؤ لتحديد العدد الامثل لعدد فترات التباطؤ.

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	0.003170	-0.078399	0.015015	-0.048515
1	169.4381	7.80e-06	-6.087218	-5.806979	-5.997567
2	12.77154*	6.14e-06	-6.331413	-5.864347*	-6.181995*
3	6.630785	6.08e-06*	-6.353042*	-5.699149	-6.143856
4	2.321099	7.25e-06	-6.196903	-5.356185	-5.927950

حيث :

1:(*) تعني عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار

LR:2 تعني معيار نسبة الامكانية

3: FPE تعني معيار خط التنبؤ النهائي

AIC:4 تعني معيار اكايك

SC:5 تعني معيار شوارتز

HQ:6 تعني معيار هانان-كوين

3.3.4 : اختبار استثناء فترات التباطؤ

يظهر اختبار استثناء فترات التباطؤ كما في الجدول (9) انه يمكن قبول استخدام فترة تباطؤ زمني واحدة من خلال قيمة Joint او X^2 كفترات تباطؤ مثلى على مستوى معنوية يقل عن 1% .

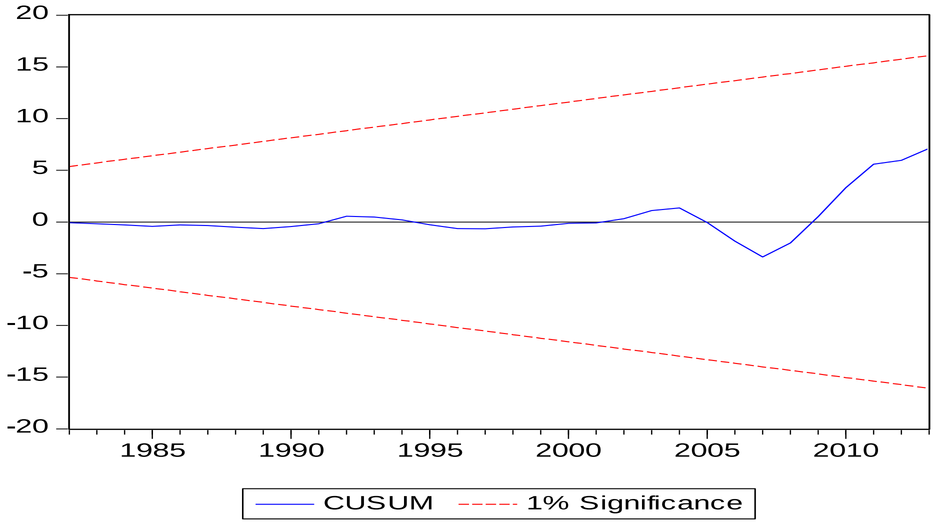
الجدول رقم (9)

اختبار استثناء فترات التباطؤ

Joint	LCR	LGDP	
126.7656	100.7271	56.40093	Lag 1
[0.000000]	[0.000000]	[5.66e-13]	
17.37254	16.59230	3.431232	Lag 2
[0.001636]	[0.000249]	[0.179853]	
4	2	2	Df

4.3.4 اختبار الاستقرارية معالم النموذج(Stability Test)

يظهر الشكل ان معالم النموذج مستقرة ولا تعاني من تغيرات هيكلية تؤدي لحدوث تغيرات في النموذج القياسي حيث ان منحنى البواقي يقع بين خطي فترات الثقة (خطي الانحراف المعياري) مما يثبت صحة استقرارية البيانات على مستوى معنوية 1% وبالتالي سيتم اجراء باقي الاختبارات على كامل الفترة دون الحاجة الى تقسيمها لفترات جزئية



الشكل رقم (1)

نتائج اختبار استقرارية معالم النموذج

5.3.4 اختبار التكامل المشترك(Co−integeration Test)

يلاحظ من خلال جدول رقم (10) نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك واختبار القيمة الكامنة العظمى انه عند اختبار النموذج عندNone(r=0) اي بفرض عدم وجود متجة تكاملي مشترك ما بين متغيرات الدراسة فان قيمة الاثر (Trace test) قد بلغت 13.8 مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت 13.4 عند مستوى معنوية10%.مما يتطلب عدم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تكاملية وحيدة على المدى الطويل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 10%. الامر ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى اذ ان القيمة الكامنة العظمى عند (r=0) قد بلغت 13.8 مقارنه مع القيمة الحرجة التي كانت قيمتها 12.2. وبذلك نستطيع ان نقول انه يوجد علاقة تكاملية توازنيه وحيدة على المدى الطويل تجمع بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم

الجدول رقم(10)

نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.1 Critical Value	Prob.**
None *	0.359426	13.80720	13.42878	0.0884
At most 1	2.72E-06	8.44E-05	2.705545	0.9935

الجدول رقم (11)

نتائج اختبار القيمة الكامنه العظمى

Prob.**	0.1 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0589	12.29652	13.80712	0.359426	None *
0.9935	2.705545	8.44E-05	2.72E-06	At most 1

ومن خلال اختبار التكامل المشترك الذي يشير الى وجود علاقة تكاملية ذات دلالة احصائية يمكن تقديرها كالاتي:

الجدول رقم (12)

معادلة التكامل المشترك

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)		
LGDP	**LCR**	**C**
1.000000	**-0.916337**	**-1.043745**
	(0.02375)	**(0.19347)**

$$LGDP = 1.04 + 0.91\ LCR..................(9)$$

وتشير المعادلة (9) ان المرونة بالنسبة للائتمان المصرفي (الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية) على مستوى الاقتصاد ككل تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي ، حيث زيادة التسهيلات الائتمانية وحدة واحدة سيزيد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمقدار (0.91) ، وترجح النظرية الاقتصادية السبب في الاثر الايجابي لان اكثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية توظف لصالح الاستثمار في المشاريع التنموية التي تدعم النمو الاقتصادي الاردني.

جاءت نتائج اختبار التكامل المشترك متفقة مع نتائج الدراسات السابقة من حيث العلاقة الطردية كدراسة (المجالي2003)، ودراسة(العامري 2003)على اقتصاد اليمن ، ودراسة (الصرايرة 2012)التي تناولت اثر الائتمان المصرفي على الاقتصاد الاردني او على اقتصاديات الدول الاخرى من حيث ايجابية تأثير الائتمان المصرفي على الاقتصاد الاردني ككل.

6.3.4: اختبار متجة تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

يعتبر نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) متجه انحدار ذاتي (VAR) لكنه مقيد ، ويستخدم مع السلاسل الزمنية التي تكون مستقرة عند الفرق الاول ، ولها تكامل مشترك لذلك سنقوم باختبار اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على الناتج المحلي الاجمالي:

يبين جدول رقم (13) ان قيمة C(1) تساوي (0.27-)اي سالبة ومعنوية حيث كانت الاحتمالية اقل من 5% لذلك يمكن القول انه يوجد علاقة سببية على المدى

الطويل (Long run causaliliy) تتجة من LCRالى LGDP كما تظهر النتائج ان النموذج يخلو من الارتباط الذاتي بدليل ان قيمة D.W تبلغ 1.8 وهي قريبة من 2.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار متجة تصحيح الخطأ(VECM) للنموذج الاول

D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) - 0.916294961274*LCR(-1) - 1.00390231342)				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	
0.0329	**-2.258222**	**0.121763**	**-0.274969**	**C(1)**
R squared = 0.297693	**1.8713=D.W**	**Fstatistic = 2.119397**	**Prob(F-statistic)= 0.096**	

وبذلك يكون متجة تصحيح الخطا كالاتي :

D(LGDP) =0.27*(LGDP(-1) -0.916294961274*LCR(-1) -1.003

وعند اختبار السببية متجة تصحيح الخطا في المدى القصير باستخدام اختبار (WALD TEST) كانت النتيجة التي تبينها احتمالية اختبارChi–square عدم وجود متجة سببية على المدى القصير short run causality بمستوى يقل عن 5%

Wald Test:

Probability	**df**	**Value**	**Test Statistic**
0.9791	**(2, 25)**	**0.021137**	**F-statistic**
0.9791	**2**	**0.042275**	**Chi-square**

7.3.4: اختبار السببية (Causality Test)

يلاحظ من الجدول رقم(14) العلاقة السببية بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء احادية او ثنائية باستخدام اختبار **Grange Causality Test** ويظهر اختبار السببية ان العلاقة ما بين متغيرات الدراسة على مستوى الاقتصاد الاردني كوحدة واحدة بين التسهيلات الائتمانية CRوالناتج المحلي الاجمالي GDP علاقة سببية في اتجاة واحد من LGDPالى LCRعن مستوى يقل عن 5%

جدول رقم(14)

اختبار السببية

النتيجة	Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
رفض العلاقة السببية	0.8009	0.06477	33	LCR does not Granger Cause LGDP
قبول العلاقة السببية	0.0507	4.14475		LGDP does not Granger Cause LCR

7.3.4: تحليل مكونات التباين

يقوم اختبار تحليل مكونات التباين لنمو الناتج المحلي الاجمالي في الاردن لمعرفة اي المتغيرات المستقلة ذات قدرة تفسيرية للخطأ في تباين المتغير التابع كما في الجدول (15).

في السنة الاولى يفسر المتغير المستقل 100%من التباين في التنبؤ لكن بدءا من السنه الثانية تنخفض قدرته التفسيرية لتصبح 96% تقريبا فيما يفسر متغير التسهيلات الائتمانية 3% ،وكما هو ملاحظ ان القدرة التفسيرية لمتغيرات النموذج بقيت متدنية بشكل عام حيث وصلت الى 13.4% في الفترة الثامنة ويمكن القول ان متغير الناتج المحلي الاجمالي هو المتغير صاحب اكبر قدرة تفسيرية لاخطاء التباين بحوالي 86% من بين متغيرات الدراسة .

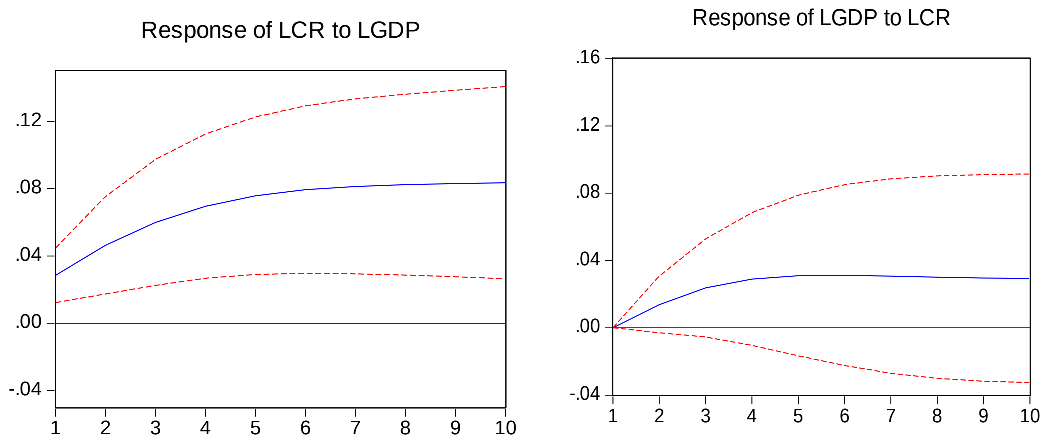
الجدول رقم (15)

اختبار مكونات التباين للنموذج الاول

LCR	LGDP	S.E.	Period
0.000000	100.0000	0.051100	1
3.058817	96.94118	0.078694	2
7.161801	92.83820	0.102436	3
10.30668	89.69332	0.124236	4
12.23142	87.76858	0.144452	5
13.24657	86.75343	0.163230	6
13.70046	86.29954	0.180738	7
13.84552	86.15448	0.197161	8
13.83817	86.16183	0.212685	9
13.76679	86.23321	0.227478	10

8.3.4 دالة الاستجابة لردة الفعل :

يظهر الشكل رقم (2) انه في حال حدوث اي صدمة في متغير التسهيلات الائتمانية الممنوحة سوف يؤثر ايجابيا بدء من الفترة الزمنية الاولى ويستمر الى نهاية الفترة الزمنية العاشرة وكذلك الامر اذا حدث صدمة لإجمالي التسهيلات الائتمانية سوف يؤثر في سلوك المتغير نفسة ايجابيا حتى الفترة العاشرة.



الشكل رقم(2)

دالة الاستجابة لردة الفعل

4.4 التحليل القياسي (اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة) النموذج الثاني:

بهدف دراسة العلاقة بين اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والنمو الاقتصادي (ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي) ، فقد تم دراسة اثر التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي لذلك القطاع حسب المعادلة التالية:

$$Ln\ GDPi = F(Ln\ CRi)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث تمثل i:القطاعات الاقتصادية المختلفة وقد تم تقسيمها كالاتي

CRA: تمثل اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة والبلديات

CRI: تمثل اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة

CRT: تمثل اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة والتعدين

CRIN: تمثل اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الانشاءات

CRS: تمثل اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات العامة

GDPI: الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة

GDPT: الناتج المحلي الاجمالي لقطاع التجارة

GDPIN: الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الانشاءات

GDPS: الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الخدمات العامة

1.4.4 اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية: النموذج الثاني (قطاع الزراعةCRA)

تم اختبار جذر الوحدة حيث اظهرت نتائج اختبار ديكي –فولر الموسع ان جميع المتغيرات غير ساكنة في المستوى حيث كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة وبالتالي سيتم اجراء الاختبار مرة اخرى باخذ الفرق الاول

حيث اشارت النتائج الى ان المتغيرات ساكنة في الفرق الأول عند مستوى معنوية يقل عن 1%. وبالتالي يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك نتيجة لتوفر الشرط الكافي وهو ان جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة .لذلك هنالك احتمال لوجود علاقة تكاملية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة حسب الجدول السابق رقم (7)

2.4.4 تحديد عدد فترات التباطؤ (Selection the lag length) لقطاع الزراعةCRA

تظهر نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما في الجدول (16)ان خمسة اختبارات اشارت الى ان العدد الامثل لفترات التباطؤ هي فترة واحدة وهي اختبارات (SC,LR،FPE ,HQ, AIC).

الجدول رقم (16)

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
2.775438	2.837796	2.745280	0.053374	NA	-40.55184	0
-0.766163*	-0.579090*	-0.856636*	0.001457*	108.0795*	19.27786	1
-0.563179	-0.251391	-0.713967	0.001688	3.000293	21.06649	2

4.4 .3 اختبار التكامل المشترك لقطاع الزراعةCRA:

سيتم اجراء اختبارات التكامل المشترك حسب القطاعات الاقتصادية

1-اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة: LGDPA = b2 LCRA

يبين جدول رقم (17) انه عند اختبار النموذج عندNone(r=0) اي بفرض عدم وجود متجة تكاملي مشترك ما بين متغيرات الدراسة فان قيمة الاثر (Trace test) قد بلغت 5.85 مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت15.4 عند مستوى معنوية5%.مما يتطلب قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%. الامر ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى اذ ان القيمة الكامنة العظمى عند (r=0) قد بلغت 5.53 مقارنه مع القيمة الحرجة التي كانت قيمتها14.2. وبذلك نستطيع ان نقول انه لا يوجد علاقة تكاملية توازنيه على المدى الطويل تجمع بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم.

جدول رقم (17)

نتائج التكامل المشترك لاختبار trace

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.163461	5.853139	15.49471	0.7128
At most 1	0.010276	0.320198	3.841466	0.5715

نتائج اختبار التكامل المشترك القيمة الكامنه العظمى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.163461	5.532941	14.26460	0.6736
At most 1	0.010276	0.320198	3.841466	0.5715

ومن خلال اختبار التكامل المشترك يمكن تقدير معادلة التكامل كالاتي:

جدول رقم (18)

معادلة التكامل المشترك لقطاع الزراعة

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)	
LGDPA	LCRA
1.000000	-3.870364
	(1.58195)

LGDPA = 3.87 LCRA

وتشير المعادلة ان المرونة بالنسبة للائتمان المصرفي لقطاع الزراعة (الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية الاردنية لقطاع الزراعة) تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة، حيث زيادة التسهيلات الائتمانية لقطاع الزراعة وحدة واحدة سيزيد الناتج المحلي الاجمالي لنفس القطاع بمقدار (3.87)

4.4.4 اختبار السببية لقطاع الزراعةCRA:

يظهر الجدول رقم(19) العلاقة السببية بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء احادية او ثنائية ويظهر اختبار السببية ان العلاقة ما بين متغيرات الدراسة على مستوى التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعة LCRA والناتج المحلي الاجمالي

لقطاع الزراعة LGDPA انه لا يوجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين حيث لا يؤثران ببعضهما البعض

جدول رقم (19)

نتائج اختبار السببية جرانجر

القرار	Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
عدم قبول السببية	0.1558	2.12381	32	LCRA does not Granger Cause LGDPA
عدم قبول السببية	0.9479	0.00434		LGDPA does not Granger Cause LCRA

2- اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعةCRI:

5.4.4 تحديد عدد فترات التباطؤ (Selection the lag length) لقطاع الصناعةCRI

تظهر نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما في الجدول (20)ان خمسة اختبارات اشارت الى ان العدد الامثل لفترات التباطؤ هي فترة واحدة وهي اختبارات (FPE SC,LR،,HQ, AIC

جدول رقم 20

نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
2.210535	2.272893	2.180378	0.030339	NA	-31.79586	0
-3.592618*	-3.405545*	-3.683091*	8.63e-05*	171.4029*	63.08790	1
-3.491792	-3.180003	-3.642580	9.03e-05	5.656400	66.45999	2

6.4.4اختبار التكامل المشترك(Co-integeration Test) لقطاع الصناعةCRI:

يظهر جدول رقم (21) نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك واختبار القيمة الكامنة العظمى انه عند اختبار النموذج عندNone(r=0) اي بفرض عدم وجود متجة تكاملي مشترك ما بين متغيرات الدراسة فان قيمة الاثر (Trace test) قد بلغت 8.75 مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت15.4عند مستوى معنوية 5%مما

يتطلب قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات ، الامر ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى اذ ان القيمة الكامنة العظمى عند (r=0) اقل من القيمة الحرجة حيث بلغت قيمتها 8.88 مقارنه مع القيمة الحرجة التى كانت قيمتها 14.2. وبذلك نستطيع ان نقول انه لا يوجد علاقة تكاملية توازنية على المدى الطويل تجمع بين متغيرات النموذج المستخدم لقطاع الصناعة

الجدول رقم(21)

نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك والقيمة الكامنة العظمى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	**0.238470**	**8.759252**	**15.49471**	**0.3881**
At most 1	**0.010079**	**0.314038**	**3.841466**	**0.5752**

اختبار التكامل المشترك للقيمه الكامنه القصوى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	**0.238470**	**8.445214**	**14.26460**	**0.3352**
At most 1	**0.010079**	**0.314038**	**3.841466**	**0.5752**

ومن خلال اختبار التكامل المشترك الذي يشير لعدم وجود علاقة تكاملية يمكن تقديرها كالاتي:

الجدول رقم (22)

معادلة التكامل المشترك لقطاع الصناعة

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)	
LCRI	**LGDPI**
-1.056621	**1.000000**
(0.07466)	

LGDPI=1.05 LCRI

وتشير المعادلة ان المرونة بالنسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعةLCRI تؤثر ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة LGDPI

وبلغت قيمة المرونة (1.05) حيث ان زيادة التسهيلات الائتمانية وحدة واحدة سيزيد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1.05).

7.4.4 اختبار السببية (Causality Test) لقطاع الصناعةCRI

يظهر الجدول رقم(23) العلاقة السببية بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء احادية او ثنائية ويظهر اختبار السببية ان العلاقة ما بين متغيرات الدراسة على مستوى التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعة LCRI والناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة علاقة سببية في اتجاة واحد من LGDPIالى LCRIحيث يؤثران ببعضهما البعض على مستوى يقل عن 5% .

جدول رقم 23

نتائج اختبار السببية لقطاع الصناعة

القرار	Prob.	F-Statistic	Null Hypothesis:
عدم قبول السببية	0.7395	0.11269	LCRI does not Granger Cause LGDPI
قبول السببية	0.0225	5.81329	LGDPI does not Granger Cause LCRI

3- اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع التجارة:

8.4.4 تحديد عدد فترات التباطؤ(Selection the lag length) لقطاع التجارةCRT

تظهر نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما في الجدول (24)ان خمسة اختبارات اشارت الى ان العدد الامثل لفترات التباطؤ هي فترتين وهي اختبارات (FPE ,HQ, SC,LR،AIC

جدول رقم(24)

نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ لقطاع التجارة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
1.131523	1.193881	1.101366	0.010313	NA	-15.07117	0
-4.222461	-4.035388	-4.312934	4.60e-05	158.8262	72.85047	1
-4.370788*	-4.059000*	-4.521576*	3.75e-05*	12.13438*	80.08443	2

9.4.4:اختبار التكامل المشترك(Co−integerationTest) لقطاع التجارة

يظهر جدول رقم (25) نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك واختبار القيمة الكامنة العظمى انه عند اختبار النموذج عندNone(r=0) اي بفرض عدم وجود متجة تكاملي مشترك ما بين متغيرات الدراسة فان قيمة الاثر (Trace test) قد بلغت 10.0 مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت15.4عند مستوى معنوية 5%مما يتطلب قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات ، الامر ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى اذ ان القيمة الكامنة العظمى عند (r=0) اقل من القيمة الحرجة حيث بلغت قيمتها 9.8مقارنه مع القيمة الحرجة التى كانت قيمتها 14.2. وبذلك نستطيع ان نقول انه لا يوجد علاقة تكاملية توازنية على المدى الطويل تجمع بين متغيرات النموذج المستخدم لقطاع التجارة

الجدول رقم(25)

نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك والقيمة الكامنة العظمى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.279489	10.06010	15.49471	0.2761
At most 1	0.007514	0.226284	3.841466	0.6343

اختبار القيمة الكامنه القصوى

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.279489	9.833818	14.26460	0.2231
At most 1	0.007514	0.226284	3.841466	0.6343

ومن خلال اختبار التكامل المشترك الذي يشير لعدم وجود علاقةتكاملية يمكن تقديرها:

الجدول رقم (26)

معادلة التكامل المشترك لقطاع التجارة

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)	
LCRT	LGDPT
-0.979203	1.000000
(0.06203)	

LGDPT= 0.97 LCRT

وتشير المعادلة ان المرونة بالنسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التجارة LCRT تؤثر ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة LGDPT

وبلغت قيمة المرونة (0.97) حيث ان زيادة التسهيلات الائتمانية وحدة واحدة سيزيد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار **(0.97).**

10.4.4 اختبار السببية (Causality Test) لقطاع التجارة

يظهر الجدول رقم(27) العلاقة السببية بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء احادية او ثنائية ويظهر اختبار السببية انه لا يوجد اي علاقة ما بين متغيرات الدراسة على مستوى التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع االتجارة LCRT والناتج المحلي الاجمالي لقطاع التجارة LGDPT حيث لا يؤثران ببعضهما البعض على مستوى يقل عن 5% .

جدول رقم(27)

نتائج اختبار السببية لقطاع التجارة

القرار	Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
عدم قبول العلاقة السببية	0.2290	1.56098	31	LCRT does not Granger Cause LGDPT
عدم قبول العلاقة السببية	0.2419	1.49967		LGDPT does not Granger Cause LCRT

4- اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الانشاءات على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الانشاءات

11.4.4 : تحديد عدد فترات التباطؤ (Selection the lag length) لقطاع الانشاءاتCRIN.

تظهر نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما في الجدول (28)ان خمسة اختبارات اشارت الى ان العدد الامثل لفترات التباطؤ هي فترتين وهي اختبارات (FPE ,HQ, SC,LR،AIC

جدول رقم(28)

نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ لقطاع الانشاءات

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
2.506485	2.568843	2.476328	0.040787	NA	-36.38308	0
-2.648081	-2.461008	-2.738554	0.000222	153.2425	48.44759	1
-3.298773*	-2.986985*	-3.449561*	0.000109*	25.19585*	63.46820	2

12.4.4: اختبار التكامل المشترك لقطاع الانشاءات CRIN

يلاحظ من خلال جدول رقم (29) نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك واختبار القيمة الكامنة العظمى انه عند اختبار النموذج عندNone(r=0) اي بفرض عدم وجود متجة تكاملي مشترك ما بين متغيرات الدراسة فان قيمة الاثر (Trace test) قد بلغت 20.0 مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت15.4عند مستوى معنوية 5% مما يتطلب عدم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تكاملية وحيدة على المدى الطويل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%. الامر ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى اذ ان القيمة الكامنة العظمى عند (r=0) قد بلغت 19.7 مقارنه مع القيمة الحرجة التي كانت قيمتها 14.2. وبذلك نستطيع ان نقول انه يوجد علاقة تكاملية توازنيه وحيدة على المدى الطويل تجمع بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم

الجدول رقم(29)

نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك والقيمة الكامنة العظمى

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0097	15.49471	20.02835	0.482844	None *
0.6199	3.841466	0.246030	0.008167	At most 1

اختبار القيمة الكامنة العظمى

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0061	14.26460	19.78232	0.482844	None *
0.6199	3.841466	0.246030	0.008167	At most 1

ومن خلال اختبار التكامل المشترك الذي يشير لوجود علاقة تكاملية يمكن تقديرها كالاتي:

الجدول رقم (30)

معادلة التكامل المشترك لقطاع الانشاءات

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)	
LCRIN	LGDPIN
-0.762588	1.000000
(0.04885)	

LGDPIN =0.76 LCRIN

وتشير المعادلة ان المرونة بالنسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الانشاءاتLCRIN تؤثر ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الانشاءات LGDPIN وبلغت قيمة المرونة (0.76) حيث ان زيادة التسهيلات الائتمانية وحدة واحدة سيزيد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.76).

13.4.4 اختبار متجة تصحيح الخطأ(VECM) لقطاع الانشاءات

يعتبر نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) متجه انحدار ذاتي (VAR) لكنه مقيد ، وبما ان السلاسل الزمنية لقطاع الانشاءات كانت مستقرة عند الفرق الاول ، ولها تكامل مشترك لذلك سنقوم باختبار اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للقطاع الانشاءات على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الانشاءات:

يبين جدول رقم (31) ان قيمة C(1) تساوي (0.54−)اي سالبة ومعنوية حيث كانت الاحتمالية اقل من 5% لذلك يمكن القول انه يوجد علاقة سببية على المدى الطويل (Long run causaliliy)تتجة من LCRINالى LGDPIN

جدول رقم(31)

اختبار متجه تصحيح الخطأ لقطاع الانشاءات

D(LGDPIN) = C(1)*(LGDPIN(-1) - 0.76258*LCRIN(-1) – 0.52106

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0001	-4.732699	0.114304	-0.540967	C(1)

0.69=R2
10.9=F-statistic
2.08=Durbin-Watson
0.000014 =Prob(F-statistic

وبالتالي يكون نموذج متجه تصحيح الخطأ كالاتي:

D(LGDPIN) =0.5409 *(LGDPIN(-1) - 0.76258*LCRIN(-1) – 0.52106

وعند اختبار السببية متجة تصحيح الخطا في المدى القصير باستخدام اختبار WALD TEST

كانت النتيجة كالاتي:

حيث تبين احتمالية اختبارChi–square عدم وجود سببية على المدى القصير short run causality

Wald Test:

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.172834	(2, 24)	0.8423
Chi-square	0.345667	2	0.8413

14.4.4اختبار السببية (Causality Test) لقطاع الانشاءات

يظهر الجدول رقم(32) العلاقة السببية بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء احادية او ثنائية ويظهر اختبار السببية انه يوجد علاقة ما بين متغيرات النموذج على مستوى التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الانشاءات LCRIN والناتج المحلي الاجمالي لقطاع الانشاءات LGDPIN حيث يؤثران ببعضهما البعض على مستوى يقل عن 5% .

جدول رقم (32)

نتائج اختبار السببية لقطاع الانشاءات

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.	القرار
LCRIN does not Granger Cause LGDPIN	31	7.55207	0.0026	قبول وجود العلاقة السببية
LGDPIN does not Granger Cause LCRIN		5.09664	0.0136	قبول وجود العلاقة السببية

5- اثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات العامة على الناتج المحلي الاجمالي القطاع الخدمات.

15.4.4 : تحديد عدد فترات التباطؤ (Selection the lag length) لقطاع الخدماتCRS:

تظهر نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما في الجدول (33)ان خمسة اختبارات اشارت الى ان العدد الامثل لفترات التباطؤ هو فترة واحدة وهي اختبارات SC,LR،FPE ,HQ, AIC)

جدول رقم(33)

نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ لقطاع الخدمات

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
2.417618	2.479976	2.387460	0.037319	NA	-35.00563	0
-3.722719*	-3.535646*	-3.813192*	7.58e-05*	180.8441*	65.10448	1
-3.612567	-3.300779	-3.763355	8.00e-05	5.413921	68.33201	2

16.4.4 اختبار التكامل المشترك(Co-integerationTest) لقطاع الخدمات

يلاحظ من خلال جدول رقم (34) نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك واختبار القيمة الكامنة العظمى انه عند اختبار النموذج عندNone(r=0) اي بفرض عدم وجود متجة تكاملي مشترك ما بين متغيرات الدراسة فان قيمة الاثر (Trace test) قد بلغت 21.6 وهي اكبر مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت15.4عند مستوى معنوية 5% مما يتطلب عدم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة تكاملية وحيدة بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%. الامر ينطبق على اختبار القيمة الكامنة العظمى اذ ان القيمة الكامنة العظمى عند (r=0) قد بلغت 17.0 مقارنه مع القيمة الحرجة التي كانت قيمتها 14.2. وبذلك نستطيع ان نقول انه يوجد علاقة تكاملية توازنيه وحيدة على تجمع بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم.

الجدول رقم(34)

نتائج اختبار الاثر للتكامل المشترك والقيمة الكامنة العظمى قطاع الخدمات

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0053	15.49471	21.60164	0.434319	None *
0.0337	3.841466	4.509896	0.139576	At most 1 *

اختبار القيمة الكامنة العظمى

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0174	14.26460	17.09175	0.434319	None *
0.0337	3.841466	4.509896	0.139576	At most 1 *

ومن خلال اختبار التكامل المشترك الذي يشير لوجود علاقة تكاملية يمكن تقديرها كالاتي:

الجدول رقم (35)

معادلة التكامل المشترك لقطاع الخدمات

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)	
LCRS	LGDPS
-0.575632 (0.02503)	1.000000

LGDPS =0.57 LCRS

وتشير المعادلة ان المرونة بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخدماتLCRS تؤثر ايجابا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الخدمات LGDPS وبلغت قيمة المرونة (0.57) حيث ان زيادة التسهيلات الائتمانية وحدة واحدة سيزيد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.57).

17.4.4 اختبار متجة تصحيح الخطأ (VECM) لقطاع الخدمات

وبما ان السلسلة الزمنية لقطاع الخدمات كانت مستقرة عند الفرق الاول ، ولها تكامل مشترك لذلك سنقوم باختبار متجة تصحيح الخطأ لتسهيلات الائتمانية الممنوحة من

قبل البنوك التجارية للقطاع الخدمات على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الخدمات على المدى الطويل والقصير:

يبين جدول رقم (36) ان قيمة C(1) تساوي (0.43)اي موجبة ولكنها معنوية حيث كانت الاحتمالية اقل من 5% ،ولكن بالرغم من ذلك القول انه لا يوجد علاقة سببية على المدى الطويل (Long run causaliliy) تتجة من LCRSالى LGDPS

جدول رقم(36)

اختبار متجه تصحيح الخطأ لقطاع الخدمات

D(LGDPS) = C(1)*(LGDPS(-1) - 0.575631946246*LCRS(-1) -3.757

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0003	4.268096	0.101314	0.432418	C(1)

1.891993 =D.W 4.087665 ،=F-statistic 0.459926 =R-squared

0.007948 =Prob(F-statistic)

وبالتالي يكون نموذج متجه تصحيح الخطأ كالاتي:

D(LGDPS) =-0.43 *(LGDPS(-1) - 0.575631946246*LCRS(-1) -3.757

وعند اختبار متجة تصحيح الخطا في المدى القصير باستخدام اختبار WALD TEST كانت النتيجة كالاتي:

حيث تبين احتمالية اختبار Chi–square وجود علاقة سببية على المدى القصير short run causality بمستوى يقل عن 5%

Wald Test:

Probability	Df	Value	Test Statistic
0.0341	(2, 24)	3.902953	F-statistic
0.0202	2	7.805906	Chi-square

18.4.4اختبار السببية (Causality Test) لقطاع الخدمات

يظهر الجدول رقم(37) العلاقة السببية بين متغيرات النموذج واتجاهاتها سواء احادية او ثنائية ويظهر اختبار السببية انه يوجد علاقة سببية احادية ما بين متغيرات النموذج على مستوى التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخدمات LCRS والناتج المحلي الاجمالي لقطاع الخدمات LGDPS حيث يؤثران ببعضهما البعض على مستوى يقل عن 10% .

جدول رقم 37

نتائج اختبار السببية لقطاع الخدمات

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.	القرار
LCRS does not Granger Cause LGDPS	3.22387	0.0561	قبول وجود علاقة سببية
LGDPS does not Granger Cause LCRS	1.79992	0.1853	عدم قبول وجود علاقة سببية

5.4 النتائج :

1. اظهر التحليل الوصفي تزايد معدل نمو الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية خلال فترة الدراسة(1980-2013) بمعدل 11.2%.
2. سجلت معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية معدلات نمو متفاوتة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة ،حيث حقق قطاع الخدمات اعلى نسبة في التوزيع النسبي للتسهيلات بنسبة 39.9% خلال 2013 حيث حصل قطاع الخدمات على الحصة الاكبر من حجم التسهيلات الائتمانية بمعدل نمو 14% خلال فترة الدراسة كاملة, بينماجاء قطاع الزراعة بالمرتبة الاخيرة فقد حصل على اقل حصة من التسهيلات الائتمانية الممنوحة بسبب انخفاض حصته النسبية من التسهيلات الائتمانية المقدمة له حيث بلغت حوالي 1.2%وهي حصة متدنية بالمقارنة مع القطاعات المختلفة حيث بلغ معدل النمو له 4.8%.

3. اظهرت نتائج التحليل القياسي لاختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك واختبار متجة تصحيح الخطأ ان متغيرات النموذج الاول متكاملة على المدى الطويل بحيث يوجد علاقة تكاملية توازنية وحيدة على المدى الطويل تجمع بين متغيرات النموذج القياسي الاول ،تتجة من LCRالى LGDP، ولكن لا يوجد بينها علاقة سببية في المدى القصير حسب اختبار WALD TEST.
4. واظهرت معادلة التكامل المشترك للنموذج الاول ان مرونة التسهيلات الائتمانية الممنوحة) على مستوى الاقتصاد ككل تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي ، بمقدار (0.91) .
5. اظهرت اختبار التكامل المشترك الذي يربط LCRA وLGDPA عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%.واظهرت معادلة التكامل المشترك ان مرونة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الزراعة حيث بلغت قيمة المرونة (3.87) .
6. اما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الخدمات العامة (LCRS) ، اظهرت مرونة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية لقطاع الخدمات العامة اثرا ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الخدمات وبلغت قيمة المرونة (0.57) واظهر اختبار متجة تصحيح الخطا وجود علاقة سببية على المدى القصير يتجة من LCRSالى LGDPS.
7. اما بالنسبة لقطاع الصناعة(LCRI) فقد اظهرت مرونة الانتاج بالنسبة للائتمان المصرفي في قطاع الصناعة (التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة (LCRI))اثرا ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعةLGDPI وبلغت قيمة المرونة (1.05) كما اظهر اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات.
8. اما قطاع التجارة فقد اظهرت مرونة الانتاج بالنسبة للائتمان المصرفي في قطاع الزراعة (التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة (LCRT))اثرا ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع التجارة LGDPT وبلغت قيمة

المرونة (0.97) كما اظهر اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين المتغيرات.

9. اما قطاع الانشاءات فقد اظهرت مرونة (التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الانشاءات (LCRIN))اثرا ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الانشاءات LGDPT وبلغت قيمة المرونة (0.76) كما اضهر اختبار متجة تصحيح الخطا وجود علاقة سببية على المدى الطويل (Long run causaliliy)تتجة من LCRINالى LGDPIN.

6.4 التوصيات:

1-نظرا لأهمية القطاع المصرفي في تاثيره على النمو الاقتصادي فيجب على الدولة ان تدعم هذا القطاع وتقدم له التسهيلات الممكنة .

2-تشجيع البنوك التجارية على زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها للقطاعات الاقتصادية لما لها من اثر ايجابي في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

3-على الدولة ان تركز على انشاء مؤسسات تنموية وتمويلية من شانها دعم القطاعات الاقتصادية التى تعزف البنوك التجارية عن تقديم التسهيلات الائتمانية لها نظرا لارتفاع المخاطرة فيها.

4-على الدولة وضع بعض القوانين التي من شانها تنشيط الاستثمار الداخلي وتيسير تقديم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية لكافة شرائح ابناء الوطن لتشجيعهم على الاستثمار داخل البلد

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

انجرو ،ايمان ،الدغيم ،عبد العزيز، الامين ،ماهر(2006) بعنوان " **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري** بحث غير منشور ، جامعة تشرين كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا

البنك المركزي الاردني ،تقارير احصائية ،**خلاصة الوضع الاقتصادي الاردني** 2012.

البنك المركزي الاردني(2013) ،النشرات الاحصائية الشهرية والسنوية اعداد مختلفة .

البنك المركزي الاردني، 2009، **التقرير المالي والمصرفي الاردني.**

البنك المركزي الاردني، 2013، **التقرير المالي والمصرفي الاردني.**

الجزراوي ،ابراهيم(2007) **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة** ،دراسة منشورة في مجلة الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ' بغداد العراق.

خربوش ، حسني على ، (2004) " **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني**" ، دراسة ميدانية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة، جدة ، المملكة العربية السعودية.

الخضيري ،محسن "**الائتمان المصرفي** " القاهرة، الطبعة الاولى ،مكتبة انجلو المصرية 1987،القاهرة ،جمهورية مصر العربية.

خطيب، منال.(2007)، **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير، جامعة حلب، حلب ،سوريا.

سيف ، عباس،(2003)بعنوان "**الدور الاقتصادي للائتمان المصرفي في اليمن**" رسالة ماجستير غير منشورة . صنعاء .اليمن

الشيخيلي ،هديل،(2012) ، بعنوان " **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية** ".رسالة ماجستير منشور ،جامعة الشرق الاوسط،كلية الاقتصاد.

صحراوي ،جميلة(2011) **اثر تطور السوق المالي وتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الاردن** ،رسالة ماجستير غير منشوره كلية ادارة الاعمال،جامعة مؤته، الاردن.

الصرايرة،بشرى،(2012)" **دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية في الاردن** رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية ادارة لاعمال، جامعة مؤته ،الكرك ،الاردن.

الطاهر ، عبدالله ،الخليل ،موفق (2004)، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية** مكتبة يزيد ،الكرك ،مؤته ، الطبعة الاولى.

العامري ، عادل ، (2003) "دراسة تحليلية **حول اثر الائتمان المصرفي على الاقتصاد في اليمن دراسة تحليلية لفترة (1990-2001)** رسالة ماجستير ’جامعة اليرموك قسم الاقتصاد،اربد ،الاردن.

عبد القادر ، لحول ،(2010)**أثـر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، بحث غير منشور جامعة سعيدة، الجزائر .

العبدلي ،عابد (2007) **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطا**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي جامعة الازهر ، القاهرة ’ جمهورية مصر العربية.

عطية، عبد القادر (2005) الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية، الاسكندرية ،مصر

عقل ،مفلح محمد ،(2006) **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي** ،مكتبة الجمع العربي الطبعة الاولى عمان،الاردن 2006.

عيسى ، امجد ،(2004)"**السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين**" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية ،نابلس فلسطين.

الغالبي،عبد المحسن ،عطشان،احمد،(2006) **الجهاز المصرفي واثره على متغيرات الاستقرار الاقتصادي ،دراسة حالة الاردن** ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعه الكوفة، العراق.

القدير ،خالد ،(2005)،**تاثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية ةينوناقلاو–** دلجملا 21– ددعلا يناثلا–2005 ةلجم ةعماج قشمد مولعلل ةيداصتقلاا، دمشق ، سوريا.

قندح ، عدلي ،السالم ، باسم ،(2012) **الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال العام 2012** دائرة الدراسات ،جمعية البنوك في الاردن ، عمان، الاردن.

قندح ،عدلي،(2012)" **النزاهة والشفافية في القطاع المصرفي الأردني**، ورقة عمل مقدمة في حلقة نقاشية تنظمها هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية OECD،جمعية البنوك في الاردن ،عمان ،الأردن.

المجالي ، احمد (2003)،بعنوان"**اثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي الاردني** "رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة مؤته ،الكرك ،الاردن

ملاوي ، احمد ، (1989) **دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الاردني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد ،الاردن.

ب- المراجع باللغة الانجليزية

Dickey, D. A., and Fuller, W. A (1981) "**Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive**.

Engle, R. F. and Granger, C. W., (1987). "**Cointegration and Error-Correction Representation,** Estimation and Testing", Econometrica.

Fisher, I. (1930), "**The Theory of Interest**", (New York: MacMillan).

Granger, C. W., (1988). **"Some Recent Development in a Concept of Causality", Journal of Econometrics, Interference on Cointegration with Application to the Demand forMoney"**, Oxford Bulletin of Economics and Statistics,

Johansen, S., and Juselius, K.,(1990). "**Maximum Likelihood Estimation .**

Johnston, Jack and John DiNardo (1997), **Econometric Methods , fourth edition, The McGraw-Hill Companies**, IN Time Series with a Unit Root ", Econometrica,

Wei ،Willian W.S (1990)"**Time Series Analysis** : University and Multivariate Methods ، New York USA

ملحق رقم (أ)

توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة و معدلات نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1980-2013

*حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاعات الاقتصادية

**معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية

نهاية السنة	المجموع التسهيلات الائتمانية(بالمليون دينار)	*الزراعة (بالمليون دينار)	**معدل النمو في قطاع الزراعة%	*صناعة وتعدين (بالمليون دينار)	**معدل نمو قطاع الصناعة والتعدين%	*تجارة عامة (بالمليون دينار)	**معدل نمو قطاع التجارة%	*انشاءات (بالمليون دينار)	**معدل النمو في قطاع الانشاءات%	*خدمات عامة مالية اخرى(بالمليون دينار)	**معدل نمو قطاع الخدمات%
1980	563.9	49	–	73.1	–	167.0	–	180.8	–	94.04	–
1981	721.3	64.4	31.42857	89.2	22.02462	225.8	35.20958	201.0	11.17257	140.9	49.82986
1982	887.2	89.1	38.35404	112.6	26.23318	284.9	26.1736	216.8	7.860697	183.8	30.44713
1983	1030.9	91.1	2.244669	138.9	23.35702	276.7	−2.8782	271.3	25.13838	252.9	37.59521
1984	1184.8	110.7	21.51482	169.8	22.24622	296.1	7.011203	324.0	19.42499	284.2	12.37643
1985	1274.4	143.5	29.62963	189.3	11.4841	308.5	4.187774	331.6	2.345679	301.49	6.083744
1986	1395.4	175.2	22.09059	221	16.74591	338.7	9.789303	353.7	6.664656	306.8	1.761252
1987	1513.0	243.8	39.15525	220.7	−0.13575	363.7	7.381163	358.2	1.272265	326.6	6.453716
1988	1634.0	262.8	7.793273	221.5	0.362483	402.5	10.66813	374.5	4.55053	372.7	14.11513
1989	1729.2	265.1	0.87519	239	7.900677	391.5	−2.73292	399.1	6.568758	434.5	16.5817
1990	1863.5	272.5	2.791399	236.9	−0.87866	407.8	4.163474	422.7	5.913305	523.6	20.50633
1991	1965.8	251.3	−7.77982	250.5	5.740819	465.9	14.24718	436.3	3.217412	561.8	7.295646
1992	2218.3	268	6.645444	285.8	14.09182	525.1	12.70659	463.2	6.165482	676.2	20.36312
1993	2741.3	65.4	−75.597	385.8	34.9895	631.8	20.31994	458.1	−1.10104	1205.5	78.27566
1994	3248.4	75.5	15.44343	471.6	22.2395	798.6	26.40076	687.0	49.96726	1224	1.534633
1995	3705.7	75.7	0.264901	548.3	16.26378	970.4	21.51265	757.4	10.24745	1361.1	11.20098
1996	3920.3	79.5	5.019815	610.6	11.36239	1035.7	6.729184	777.8	2.693425	1433.1	5.289839
1997	3979.7	93.3	17.35849	590.5	−3.29184	1064.5	2.780728	775.2	−0.33428	1494.9	4.31233
1998	4285.3	115.3	23.57985	701.8	18.84843	1104.7	3.776421	791.4	2.089783	1603.9	7.291458
1999	4466.0	117.3	1.734605	766.2	9.176404	1127.0	2.018648	758.7	−4.13192	1711.5	6.708648
2000	4546.5	128	9.12191	784.1	2.336205	1112.5	−1.2866	744.9	−1.8189	1792.8	4.750219
2001	4948.9	105.5	−17.5781	806.3	2.831272	1206.1	8.413483	728.9	−2.14794	2104.6	17.39179
2002	5130.0	102.9	−2.46445	885.1	9.773037	1250.9	3.714452	764.9	4.938949	2125.5	0.993063
2003	5262.4	98.8	−3.98445	879.4	−0.644	1327.3	6.107603	804.5	5.177147	2134.5	0.42343
2004	6189.2	113.6	14.97976	973	10.64362	1472.9	10.96964	953.2	18.48353	2702.8	26.6245
2005	7744.3	110.9	−2.37676	1038.1	6.690647	1585.0	7.610836	1162.1	21.91565	3862.1	42.89256
2006	9761.9	140.9	27.0514	1135.9	9.421058	1916.6	20.92114	1560.8	34.30858	5068.4	31.2343
2007	11295.6	156.2	10.85877	1413.8	24.46518	2434.7	27.03224	1942.1	24.42978	5459.6	7.718412
2008	13044.3	210	34.44302	1645.9	16.41675	2897.5	19.0085	2293.1	18.07322	6059.1	10.98066

−6.81619	**5646.1**	**12.62047**	**2582.5**	**10.28128**	**3195.4**	**2.764445**	**1691.4**	**10.09524**	**231.2**	**13317.2**	**2009**
−2.05806	**5529.9**	**22.66021**	**3167.7**	**12.47418**	**3594.0**	**17.32293**	**1984.4**	**−8.391**	**211.8**	**14451.4**	**2010**
8.765077	**6014.6**	**9.341162**	**3463.6**	**5.147468**	**3779.0**	**19.7692**	**2376.7**	**8.215297**	**229.2**	**15851.2**	**2011**
25.47135	**7546.6**	**6.322901**	**3682.6**	**−0.63773**	**3754.9**	**8.919931**	**2588.7**	**15.4014**	**264.5**	**17829.8**	**2012**
−2.43023	**7363.2**	**10.96508**	**4086.4**	**4.857653**	**3937.3**	**8.691621**	**2813.7**	**−10.8885**	**235.7**	**18939.7**	**2013**

المصدر :البنك المركزي الاردني كالنشرات الاحصائية الشهرية (1980−2013)النسب من اعداد الباحثة

ملحق (ب)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في الاردن خلال الفترة (1980–2013)

بالمليون دينار

السنة	اجماليGDP باسعار الاساس الجارية (بالمليون دينار)	الزراعة (بالمليون دينار)	الصناعة (بالمليون دينار)	انشاءات (بالمليون دينار)	تجارة والمطاعم والفنادق (بالمليون دينار)	خدمات حكومية اخرى (بالمليون دينار)
1980	**1058.7**	**83.2**	**144.9**	**104.2**	**143.6**	**582.8**
1981	**1312.2**	**79.8**	**210.8**	**133.5**	**193.8**	**694.3**
1982	**1506.7**	**92.9**	**227.8**	**174.8**	**211.4**	**799.8**
1983	**1601.3**	**109.9**	**232.9**	**187.1**	**203.9**	**867.5**
1984	**1730.6**	**97.7**	**270.1**	**185.7**	**224.9**	**952.2**
1985	**1767.7**	**96.9**	**254.9**	**149.2**	**217.1**	**1049.6**
1986	**1937.2**	**114.3**	**342.8**	**138.2**	**231.2**	**1110.7**
1987	**1999.9**	**134.7**	**365.8**	**121.0**	**225.4**	**1153.0**
1988	**2062.7**	**137.6**	**342.4**	**114.3**	**218.1**	**1250.3**
1989	**2199.5**	**132.7**	**415.9**	**102.9**	**177.2**	**1370.8**
1990	**2463.7**	**190.0**	**501.6**	**107.1**	**247.0**	**1418.0**
1991	**2632.6**	**214.3**	**472.8**	**127.0**	**260.7**	**1557.8**
1992	**3130.0**	**247.0**	**575.4**	**217.1**	**297.0**	**1793.5**
1993	**3335.4**	**199.2**	**550.5**	**285.6**	**331.7**	**1968.4**
1994	**3692.1**	**192.9**	**688.7**	**301.8**	**386.0**	**2122.7**
1995	**4019.3**	**173.7**	**764.1**	**300.1**	**406.3**	**2375.1**
1996	**4143.7**	**158.6**	**690.5**	**254.8**	**459.1**	**2580.7**
1997	**4451.1**	**148.3**	**757.4**	**240.5**	**544.4**	**2760.5**
1998	**4720.1**	**144.7**	**873.0**	**214.6**	**571.8**	**2916.0**
1999	**4865.0**	**115.9**	**890.1**	**207.1**	**577.7**	**3074.2**
2000	**5153.6**	**120.9**	**978.7**	**203.3**	**588.9**	**3261.8**
2001	**5470.0**	**124.3**	**1037.6**	**231.0**	**618.6**	**3458.5**
2002	**5849.4**	**148.9**	**1176.4**	**251.7**	**635.0**	**3637.4**
2003	**6301.3**	**178.3**	**1274.7**	**268.3**	**652.7**	**3927.3**
2004	**7195.0**	**202.1**	**1544.0**	**324.4**	**746.5**	**4378.0**
2005	**7963.6**	**246.2**	**1706.2**	**382.1**	**835.9**	**4793.2**
2006	**9362.8**	**275.8**	**2078.8**	**429.0**	**1025.6**	**5553.6**
2007	**10805.1**	**307.1**	**2633.4**	**544.8**	**1201.4**	**6118.4**
2008	**13971.2**	**376.8**	**3776.0**	**697.9**	**1503.2**	**7617.3**
2009	**15044.5**	**459.2**	**3582.6**	**887.9**	**1612.9**	**8501.9**
2010	**16417.2**	**560.9**	**3767.9**	**896.2**	**1723.9**	**9468.3**
2011	**17987.7**	**598.3**	**4288.8**	**888.0**	**1845.3**	**10367.2**
2012	**19298.2**	**604.5**	**4356.9**	**961.7**	**2055.8**	**15929.8**
2013	**20981.4**	**713.7**	**4638.3**	**1060.6**	**2279.9**	**15488.9**

المصدر :البنك المركزي الاردني كالنشرات الاحصائية الشهرية (1980-2013)النسب من اعداد الباحثة.

السيرة الذاتية

الاسم : امنة فائق كريم المجالي

الكلية : ادارة الاعمال

السنة: 2014

العنوان : الاردن /الكرك / القصر

الهاتف :0795941191